نموذج ترخيص

أنا الطالبـة: رزان صبري أحمد حامد أمنح الجامعة الأردنيـــة و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو اســـتغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونيـــة أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لقطاع البنوك في الأردن

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالبـة: رزان صبري حامد

التوقيـــــع:

التاريـــــخ: ٩/٦/٢٠١٤

أثر أنظمة الرقابـــة الداخليـــة على الاداء المـــالي لقطاع البنوك في الاردن

إعداد

ربى صبحي أحمد حامد

المشـــرف

الأستاذ الدكتور محمد أبو نصـار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الاعمال-المحاسبة

كلية الدراسات العليا

الجامعـــة الأردنيـــة

أيـــار، 2014

ب

قرار لجنة المناقشة

قد تمت مناقشة واجازة هذه الرسالة بعنوان : "أثر أنظمة الرقابـــــة الداخليـــــة على الاداء المـــــالي لقطاع البنوك في الاردن" في تاريخ 2014/5/20 .

توقيع أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. محمد أبونصار (المشرف) ....

أستاذ -محاسبة

أ.د. خالد أمين عبد الله (عضو) ....

أستاذ -محاسبة (الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية)

أ.د. أحمد الظاهر (عضو) ....

أستاذ -محاسبة

أ.د. علي الذنيبات (عضو) ....

أستاذ -محاسبة

الاهـــــداء

اهدي كل دقيقة بذلتها في عملي لانهاء هذه الدراسة الى روح والدي الطاهرة التي وجدتها حولي في كل حين ، والذي تمنيت ان يكتب لي هذه الحروف على اولى صفحات رسالتي ،

كما اهديها

لأمي الحنون التي طالما دعمتني بكل ما اوتيت من قوة ،

الى اختي واخوتي و رفيق دربي الرائعين الذين شاركوني اوقاتاً صعبة مررت بها في رحلتي هذه ،

ولكل اصدقائي الرائعين الذين وجدتهم بجانبي كلما احتجت اليهم ،

واخيرا الى أمتي التي اصبو لان اكون لبنة ولو صغيرة ترتقي بها لعلّ الله يكتبها في ميزان حسناتي والى كل من رافقني ، ،

الشكر والتقدير

أشكر وأقدر بكل امتنان دكتوري الفاضل محمد ابو نصار لما قدمه لي من علم و متابعه واشراف وصبر طيل مدة اشرافه على رسالتي ،،

وشكري وتقديري لاستاذي الفاضل حازم السرخي الذي لم يتوانى عن تقديم المساعده والمشورة في كل الظروف ،،

جدول قائمة المحتويات

قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيـــان

جدول الرسوم التوضيحية

جدول ملاحق الدراسة

أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي لقطاع البنوك في الاردن

إعداد
ربى صبحي احمد حامد

المشرف
الأستاذ الدكتور محمد أبو نصار

ملخـــــــص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) لدى البنوك التجارية في الاردن وأثر ذلك على الاداء المالي لتلك البنوك، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث وزعت مائة وثمانية استبانات على ستة عشر بنكا اردنياً تجارياً. تمت معالجة البيانات باستخدام الاحصائيات الوصفية، كما تم استخدام اختبار one sample T-test وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

من خلال تحليل بيانات الدراسة تبين ان البنوك الاردنية تلتزم بايجاد انظمة رقابة داخلية بجميع مقوماتها كما وردت في معيار التدقيق الدولي رقم (315). وبينت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مكونات انظمة الرقابة الداخلية في البنوك والاداء المالي لها مقاساً بمعدل الايرادات لكل موظف، ومعدل العائد على الاصول، بالاضافة الى نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية، ونسبة المصاريف الادارية والعمومية الى مجمل الدخل، ونسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض، وانتهاءاً بمعدل العائد على حقوق الملكية. وخلصت الدراسة الى عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لأنظمة الرقابة الداخلية على الاداء المالي للبنوك التجارية الاردنية مقاسا بالنسب المالية المذكورة آنفاً بإستثناء نسبة مخصص الديون المتعثرة، ونسبة العائد على حقوق الملكية. وفي ضوء النتائج التي حصلت عليها الباحثة فانها توصي بضرورة الإلتزام بتفعيل انظمة الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك بما يزيد من مرونتها ويسمح بتطويرها ضمن المعطيات المتجددة في القطاع المصرفي وفي الاقتصاد العام ككل .

الكلمات الدالة : الرقابة الداخلية، الاداء المالي، البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، الانشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، الرقابة على نظم الرقابة الداخلية.

الفصل الاول

الاطـــــار العـــــام للدراســـة

مقدمة

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

مشكلة الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

مصادر وطرق جمع وتحليل البيانات

فرضيات الدراسة

التعريفات الاجرائية للمتغيرات

نموذج الدراسة

صعوبات الدراسة

الفصل الاول

الإطار العام للدراســـــــــــة

مقـدمـــة

نظراً لأهمية القطاع المصرفي كجزء لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية لأي مجتمع حيث اكتسب أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال الدور الهام الذي يلعبه في عملية تنظيم حركة الاموال من المدخرين والمستثمرين، وبالتالي فإن المعوقات والمشاكل التي قد تواجه هذا القطاع من الممكن ان تؤثر على نمو القطاع الاستثماري وتطوره في البلد.

ونظرا لأن أنظمة الرقابة الداخلية تعد من المتطلبات الجوهرية في البنوك (البنك المركزي،2007) حيث تحافظ على نجاح عمل البنوك وتساعد في ذلك، فقد تم في الدراسة الحالية بحث أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مفصل ومعمق، بحيث تم تغطية مكوناتها وتفاصيلها لمعرفة مدى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك الاردنية.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من أهمية الجهات التي ستستفيد منها، ولهذه الدراسة عدة جهات تستفيد منها، مثل:

- المستثمرون وحملة الأسهم حيث أن أنظمة الرقابة الداخلية تعد جانباً مهماً يفصح عنه المدقق في تقريره والذي يغطي جوانب غير مالية ولكن لها تأثير قوي على الشركة وأدائها الحالي والمستقبلي، وبالتالي فإنها تؤثر على قرارات المستثمرين وحملة الاسهم سلباً أوايجاباً.
- المديرون ومتخذو القرارات؛ حيث أن هذه الدراسة ستقدم نتائج عملية تبين مدى تأثير أنظمة الرقابة الداخلية على أداء الشركات، مما يسمح لهم بإعادة النظر بقراراتهم آخذين بعين الاعتبار دور الرقابة الداخلية وتأثيرها على أدائهم المهني كإداريين، وعلى أداء الشركة بكل عام.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي الى بحث أثر أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية على الأداء المالي، وبالتحديد فإن أهداف الدراسة تتمثل في الآتي:

1- اختبار مدى إلتزام البنوك في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية.

2- اختبار أثر بيئة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.
3- اختبار أثر تقييم المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.
4- اختبار أثر الأنشطة الرقابية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.
5- اختبار أثر المعلومات والاتصال على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.
6- اختبار أثر مراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

مشكلة الدراسة

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وبالتالي فإن الدراسة ستقوم بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى الأثر المتوقع لأنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية.** وللإجابة عن هذا السؤال، فقد تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر إلتزام البنوك في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الاردن؟
2- ما أثر بيئة الرقابة على الأداء المالي للبنوك التجارية في الاردن؟
3- ما أثر تقييم المخاطر على الأداء المالي للبنوك التجارية في الاردن؟
4- ما أثر الأنشطة الرقابية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الاردن؟
5- ما أثر المعلومات والاتصال على الأداء المالي للبنوك التجارية في الاردن؟
6- ما أثر المراقبة على مكونات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية في الاردن؟

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها ستة عشر بنكاً، وتضمنت العينة كامل المجتمع لقياس المتغيرات المذكورة في الدراسة. وتم استثناء البنوك الاسلامية والبنوك الاجنبية وذلك لكونها تخضع لأنظمة خاصة رغم خضوعها لأنظمة البنك المركزي الاردني حيث أنه يوجد لها اعتبارات خاصة ضمن بعض البنود.

وقد تم توزيع استبانات الدراسة والبالغ عددها مائة وثمانية عشر استبانة في كل بنك من البنوك على موظفين من دائرة الامتثال ودائرة التفتيش والرقابة الداخلية ودائرة تكنولوجيا المعلومات بالاضافة الى موظف امين صندوق وموظف خدمة عملاء، وقد تم اختيار العينات المستهدفة بعناية بحيث تمت الاجابة على اسئلة الاستبانة التي صممت بما يراعي الإلمام بكل مكونات الرقابة الداخلية للحصول على اجابات تناسب هدف الدراسة.

مصادر وطرق جمع وتحليل البيانات

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام اسلوبين هما:

1- الاستبانة، والتي تم تطويرها لقياس واقع نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية حيث تم تغطية ابعاد الرقابة الداخلية الخمسة من خلال مجموعة من الاسئلة التي تضمنتها الاستبانة.

2- القوائم المالية للبنوك، والتي تم من خلالها استخلاص النسب المالية الخاصة بأداء البنوك عينة الدراسة.

فرضيات الدراسة

لغرض فحص العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة فقد تم تطوير الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الاولى

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبيئة الرقابة على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية.

<u>الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الاولى:</u>

1- لا يوجد أثر لبيئة الرقابة على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.

2- لا يوجد أثر لبيئة الرقابة على معدل العائد على الاصول في البنك.

3- لا يوجد أثر لبيئة الرقابة على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.

4- لا يوجد أثر لبيئة الرقابة على مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض في البنك.

5- لا يوجد أثر لبيئة الرقابة على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك.

6- لا يوجد أثر لبيئة الرقابة على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.

الفرضية الرئيسيه الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتقييم المخاطر على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الثانية:

1- لا يوجد أثر لتقييم المخاطر على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.
2- لا يوجد أثر لتقييم المخاطر على معدل العائد على الاصول في البنك.
3- لا يوجد أثر لتقييم المخاطر على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.
4- لا يوجد أثر لتقييم المخاطر على مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض في البنك.
5- لا يوجد أثر لتقييم المخاطر على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك.
6- لا يوجد أثر لتقييم المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.

الفرضية الرئيسية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية.

الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الثالثة:

1- لا يوجد أثر للأنشطة الرقابية على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.
2- لا يوجد أثر للأنشطة الرقابية على معدل العائد على الاصول في البنك.
3- لا يوجد أثر للأنشطة الرقابية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.
4- لا يوجد أثر للأنشطة الرقابية على مخصص الديون المتعثره الى اجمالي القروض في البنك.
5- لا يوجد أثر للأنشطة الرقابية على نسبة المصاريف الادارية الى اجمالي الدخل في البنك.
6- لا يوجد أثر للأنشطة الرقابية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.

الفرضيه الرئيسية الرابعة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية.

الفرضيات المنبثقة عن الفرضية الرابعة:

1- لا يوجد أثر للمعلومات والتوصيل على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.
2- لا يوجد أثر للمعلومات والتوصيل على معدل العائد على الاصول في البنك.
3- لا يوجد أثر للمعلومات والتوصيل على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.
4- لا يوجد أثر للمعلومات والتوصيل على مخصص الديون المتعثره الى اجمالي القروض في البنك.
5- لا يوجد أثر للمعلومات والتوصيل على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك.
6- لا يوجد أثر للمعلومات والتوصيل على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.

الفرضية الرئيسية الخامسة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية.

الفرضيات المنبثقه عن الفرضية الخامسة:

1- لا يوجد أثر لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.
2- لا يوجد أثر لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على الاصول في البنك.
3- لا يوجد أثر لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.
4- لا يوجد أثر لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على مخصص الديون المتعثره الى اجمالي القروض في البنك.
5- لا يوجد أثر لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك.

6- لا يوجد أثر لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.

التعريفات الإجرائية للمتغيرات

- **المتغير المستقل (أنظمة الرقابة الداخلية)**

مكونات نظام الرقابة الداخلية هي:

- **البيئة الرقابية Control Environment :** هي أساس نظام الرقابة الداخلية بكامله إذ أنها توفر الانضباطية و الهيكلية وأيضا المناخ الذي يؤثر على الكيفية التي يتم بها وضع الاستراتيجيات و الأهداف فضلا عن أنها تقوم بمراقبة الأنشطة المهيكلة. (INTOSAI, 2001).
- وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة (1-32) في الاستبانة المرفقة في الملحق رقم(2).

- **تقييم المخاطر Risk Assessment :** وتمثل عملية تزويد الإدارة بالمعلومات المطلوبة لتحديد المخاطر الداخلية المتعلقة في سياسات ادارة الشركة، والمخاطر الخارجية المتعلقة في النشاط العام للبنك، واخذ الإجراءات المناسبة إن لزم الأمر (ISA.31 c15).
- وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة (33-41) في الاستبانة المرفقة في الملحق رقم(2).

- **الأنشطة الرقابية Control Activities:** والتي يجب من خلالها زيادة الرقابة على عمليات تفويض المهام والصلاحيات، والفصل بين العمليات المحاسبية، والرقابة على استخدام الأنظمة المحاسبية والأصول الموجودة بالشركة، وعملية توزيع المهام والإشراف عليها، وتقييم أداء الموظفين في المهام الموكلة إليهم، لحماية النتائج المستخرجة من عمليات التسجيل في الدفاتر المحاسبية والتي تمس القرارات الإدارية بشكل مباشر من خلال التقارير المبنية عليها (ISAs 2004)
- وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة (42-47) في الاستبانة المرفقة في الملحق رقم(2).

- **المعلومات والتوصيل Information and Communication :** نظام يضم مكونات مادية وأجهزة ملموسة، وأنظمة حاسوبية، وأفراد، وإجراءات، وبيانات، حيث يقوم بتعريف والتقاط ومعالجة وتوزيع المعلومات بما يدعم تحقيق أهداف التقارير المالية والرقابة الداخلية، ويشمل التوصيل وإبلاغ الشركة عن ادوار ومسؤوليات إعداد التقارير المالية والأمور الهامة المتعلقة بإعداد التقارير المالية (ISA.315 c18).
- وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة (48-55) في الاستبانة المرفقة في الملحق رقم(2).

- **مراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية Monitoring :** عملية تقييم لفاعلية أداء الرقابة الداخلية على مدى الزمن، وتشمل تقييم فاعلية عناصر الرقابة في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (ISA.315 c22).
- وقد تم قياس هذا المتغير من خلال الأسئلة (56-68) في الاستبانة المرفقة في الملحق رقم(2).

- **المتغير التابع (الأداء المالي للبنك)**

تم قياس الأداء المالي للبنوك من خلال مجموعة من النسب المالية التي تمثلت بالآتي:

1- معدل الايرادات لكل موظف Revenue per Employee:

ويقيس هذا المتغير متوسط الايرادات التي يتم تحقيقها من خلال عمل كل موظف في البنك؛ أي أنها تقيس كفاءة البنك في استخدام موظفيه بشكل فعال، وكلما ارتفعت هذه النسبة فإن ذلك يدل على كفاءة الادارة في استغلال الوقت المتاح من قبل الموظفين العاملين بالبنك.

وتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادله التالية:

الايرادات التشغيلية / متوسط عدد موظفي البنك

2- معدل العائد على الاصول Return on Assets - ROA :

يقيس هذا المتغير العائد المتحقق على كل دينار تم استثماره في الاصول، أي مدى كفاءة إدارة البنك وقدرته في الاستفادة من أصوله لتوليد الدخل، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على مؤشرات ايجابية فيما يتعلق بأداء البنك.

ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

صافي الدخل / متوسط مجموع الاصول

3- نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية General and Administrative Expenses to Operating Revenues :

وتقيس هذه النسبة حجم المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية المتأتية من نشاط البنك الرئيسي، أي مقدار أو نسبة المصاريف الادارية التي ينفقها البنك في سبيل تحقيق دينار واحد من الايرادات التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشر سلبي على اداء الادارة وعليه يجب اعادة النظر في ماهية تلك المصاريف.

وتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

المصاريف الادارية والعمومية / الايرادات التشغيلية

4- نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض Allowance for Doubtful loans to Total Loans :

تقيس هذه النسبة كفاءة القرارات الادارية المتخذة بخصوص منح العملاء ديون ومدى عدم قدرة المقترضين على سداد تلك الديون، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشر سلبي يعكس عدم كفاءة الادارة في اختيار العملاء وتحصيل الديون المستحقة عليهم.

وتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

(مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة+الفوائد المعلقة) / تسهيلات ائتمانية مباشرة

5- نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى مجمل الدخل Administrative and General Expenses to Gross Profit :

ويقيس هذا البند نسبة ما ينفقه البنك من اجمالي دخله على المصاريف الادارية والعمومية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مؤشراً سلبياً عن اداء البنك، إما في حجم المصاريف الادارية والعمومية التي يتم انفاقها في البنك وبالتالي يجب اعادة النظر فيها، أوإنخفاض في حجم الايرادات التشغيليه مما ينعكس على اداء البنك التشغيلي.

وتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

مجموع المصاريف الادارية والعمومية / اجمالي الدخل

6- **معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity-ROE** :

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الادارة في تشغيل اموال المالكين، وهي تعد نسبة تكميلية لمعدل العائد على الاصول حيث ان معدل العائد على الاصول يقيس كفاءة الادارة في استثمار اصولها ولكنه لا يغطي أثر المديونية على عائد المالكين، والذي تعكسه نسبة العائد على حقوق الملكية.

ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

صافي الدخل / متوسط حقوق الملكية

نموذج الدراسة

سوف تستخدم هذه الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر مكونات المتغير المستقل مجتمعة (أنظمة الرقابة الداخلية) على المتغير التابع (الأداء المالي)؛ حيث سيتم اجراء الاختبار من خلال النماذج التالية:

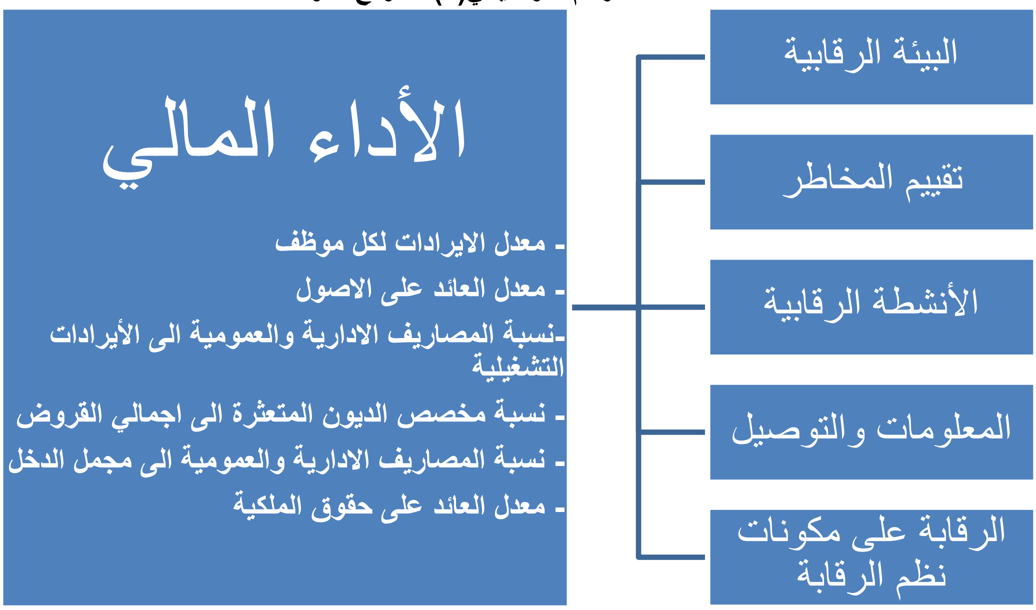
1- **RPE** $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}.$
2- **ROA** $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}.$
3- **DL** $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$
4- **GA exp. To O.R =** $\beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$
5- **GA exp. To G.P =** $\beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$
6- **ROE =** $\beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$

- **حيث أن الدوال السابقة تشير الى :**

- **RPE** : **R**evenue **P**er **E**mployee،معدل الايرادات لكل موظف،
- **ROA** : **R**eturn **o**n **A**ssets،معدل العائد على الاصول،
- **DL** : **A**llowance for **D**oubtful **L**oans to **T**otal **L**oans نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض،

- **GA exp. To O.R** : **G**eneral and **A**dministrative expenses to **O**perating **R**evenues نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية،
- **GA exp. To G.P** : **G**eneral and **A**dministrative expenses to **G**ross **P**rofit ، نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى مجمل الدخل
- **CE** : **C**ontrol **E**nvironment،البيئة الرقابية
- **RA** : **R**isk **A**ssessment، تقييم المخاطر
- **CA** : **C**ontrol **A**ctivities،الأنشطة الرقابية
- **I&C** : **I**nformation & **C**ommunication،المعلومات والتوصيل
- **M** : **M**onitoring،مراقبة مكونات نظم الرقابة الداخلية

الرسم التوضيحي(1): نموذج الدراسة



صعوبات الدراسة

من اهم الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء إعداد الدراسة هو عدم التعاون من قبل عدة بنوك فيما يتعلق بتزويد الباحثة بالبيانات المطلوبة من خلال أداة البحث الاستبانة، مما خفض عينة الدراسة المستهدفة.

الفصـــــــل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة

الإطار النظري والدراسات السابقة

تعريف الرقابة الداخلية

مميزات نظام الرقابة

أهداف نظم الرقابة

أهمية نظم الرقابة

مقومات نظم الرقابة

مسؤولية الإدارة بما يخص نظام الرقابة الداخلية

قانون ساربنز أوكسلي -Sarbanes- Oxley Act sec.404

انواع الرقابة الداخلية

مكونات نظم الرقابة

الرقابة على العمليات المصرفية

البنك المركزي الاردني والرقابة الداخلية

القطاع المصرفي الاردني

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمـــــــــــــة

نظرا لأهمية دور الرقابة الداخلية في الحفاظ على سير اعمال الشركات بشكل عام والبنوك بشكل خاص فقد أولي لها اهتمام خاص وذلك لإرتفاع درجة المخاطر المتعاملة معها، حيث تم تغطيتها بشكل تفصيلي ضمن معايير التدقيق الدولية رقم 315 و 400 و 402، مما يوفر لنا تأكيداً على أهمية أنظمة الرقابة الداخلية وأثرها على الأداء العام للشركات.

وقد تم تعريف الرقابة الداخلية في الفقرة رقم 12 من معيار التدقيق الدولي رقم (315) International Standards of Auditing-ISA No. 315 بأنها : عملية متكاملة تقوم بها إدارة وموظفي الشركة أثناء سعيها للقيام بمهامها ويتم تصميمها بحيث توفر ضمانا معقولا بأن الأهداف العامة التالية يتم تحقيقها:

- موثوقية إعداد التقارير المالية للشركة
- فاعلية وكفاءة العمليات التشغيلية للشركة
- امتثالها للقوانين والأنظمة التي تنطبق عليها

وحيث أن التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يتأثران بأنشطة الرقابة الداخلية، فلا بد من أن يكون هناك دراية وفهم من قبل الاطراف ذات العلاقة بالتدقيق الداخلي والخارجي بمكونات وأهداف نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المتأتية من ضعفه، حيث انه كلما زادت نسبة ضعف نظام الرقابة الداخلي قلت ثقة المدقق فيه مما يدفعه لزيادة حجم العينة المدروسة لشعوره بزيادة نسبة المخاطر في تلك الشركة (ISA 315 c.12).

كما أكد الباحثان (Amudo & Inangam, 2009) أهمية وجود نظام رقابة داخلية كعنصر جوهري لتحقيق أهداف المنظمه المنشودة. وأضاف قانون ساربينز اوكسلي الامريكي في الفقرة (SOX -Sarbanes-Oxley-404) انه يتوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، وقد حمل مسؤولية عدم تطبيق الأنظمة الرقابية للإدارة العليا في المنظمات وسمح باتخاذ إجراءات قانونية ضدهم بحال انه تم التأكد من أن اختراق الأنظمة الرقابية تم بعلمهم (الدوغجي وعلي، 2011).

الإطار النظري والدراسات السابقة

هناك أهمية بالغة للرقابة الداخلية بمختلف مكوناتها في جميع المنظمات وبالاخص في قطاع البنوك وفوائد متعددة لوجودها وتطبيقها والتي تتلخص بما يلي، (مخلوف، 2007)، (www.aicpa.org):

1. توفير التأكيد المعقول لتحقيق أهداف الشركة في تقديم تقارير مالية موثوقة عالية الجودة للآخرين.
2. الإمتثال للقوانين والأنظمة المطبَّقة.
3. تقليل المخاطر ووضع الإجراءات اللازمة للحد من آثارها.
4. تأكيد جودة الأداء وكفاءته، وصحة ودقة العمليات المحاسبية.
5. ترسيخ ثقافة الإستقامة والشفافية.

ولتحقيق هذه الفوائد بكفاءة عالية بما يعكس الثقة في آداء الواجبات والحد من مخاطر العمل بكافة انواعها فإن الرقابة الداخلية يجب أن تشتمل على الأنشطة التالية (سليمان، 2010):

- الرقابة لغرض إكتمال المعلومات.
- الإمتثال للقوانين والأنظمة.
- تحقيق درجة عالية من الحماية للأصول والممتلكات.
- تحقيق الموثوقية المعقولة والمقبولة في البيانات المالية ودقة العمليات المحاسبية.
- التوزيع السليم للمهام والمسؤوليات.

وقد حرصت كافة المعاهد والمؤسسات واللجان المهنية على تأكيد دور الرقابة الداخلية في الحصول على البيانات المالية الموثوقة والتي تعكس نسبة عالية من التأكد، وقد عرفت Committee of Sponsoring Organizations of the Tradeway Commission-**COSO** الرقابة الداخلية أيضًا بأنها:

عملية تتأثر بمجلس إدارة الشركة والادارة العامة فيها، يتم تصميمها لتزويد الادارة بضمانات معقولة بأن أهداف الشركة الموضوعة يمكن تحقيقها (COSO,1992).

حيث جاء في الفقرة 42 من المعيار (315) من المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن **الإتحاد الدولي للمحاسبين** 2010 في تعريف الرقابة الداخلية:

"الرقابة الداخلية هي العملية المصمَّمة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والإمتثال للقوانين والأنظمة المطبَّقة، ويتبع ذلك أن

الرقابة الداخلية يتم تصميمها وتنفيذها لتناول مخاطر العمل المحددة التي تهدِّد تحقيق هذه الأهداف".

<u>أما **الجمعية الامريكية للمحاسبين** فقد عرفت الرقابة الداخلية على أنها:</u>

الاجراءات والطرق المستخدمة في المشروع من أجل الحفاظ على النقدية والاصول الاخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية امساك الدفاتر www.coso.org

وفي سياق هذه التعريفات التي أوجزت أهداف ومكونات الرقابة الداخلية، فإنه **يجب أن يتوفر** <u>**نظام دقيق للرقابة الداخلية يتميز بما يلي (الرشيدي، 2010)**</u>:

- الملائمة لطبيعة وحجم النشاط القائم في الشركة، بحيث يكون النظام الرقابي متنوع وقادر على التلاؤم مع السمات المختلفة للأنشطة التي قد تتنوع في الشركة الواحدة.
- مرونة النظام الرقابي للتأكد من أن النتائج المتوقعة من الشركة (التي تم التخطيط لها) مطابقه للنتائج الفعلية.
- اقتصادية النظام الرقابي عند تنفيذه، بحيث تكون كلفة ايجاد وتطبيق النظام الرقابي لا تتجاوز المنفعة المرجوة والتي يجب أن تتأتى منه عند تطبيقه، وإلا سيكون نظام لا جدوى اقتصادية من تطبيقه.
- إتصاف النظام بالسرعة في الكشف عن الانحرافات والاخطاء في عمليات الرقابة والقدرة على إكتشاف تلك الانحرافات خلال التنفيذ الفعلي للنظام، وكلما كانت الفترة ما بين تنفيذ الأداء وما بين تنفيذ الرقابة عليها قصيرة كلما كان هناك قدرة على إكتشاف الانحرافات والاخطاء بشكل أسرع قبل ان تتفاقم، مما يمكّن أيضاً من معرفة أسبابها والعوامل المؤدية إليها ومواجهتها بشكل أكثر فعالية.
- الموضوعية في النظام الرقابي، بحيث يتسم بالدقة والقدرة على تحقيق أهدافه المرجوة بكفاءة وفعالية ويتم ذلك من خلال تأسيس ذلك النظام على أحكام واقعية، أي على مقاييس ومعايير رقابية تتوافر فيها الدقة العلمية والملاءمة العملية عند التطبيق.
- إتصاف النظام بأنه تصحيحي بالاضافة لكونه عقابي، حيث أن الرقابة الفعالة لا تهدف لإكتشاف أخطاء الموظفين وعقابهم فقط، ولكنها أيضا تهدف لتشجيع الافراد على أداء أعمالهم بمصداقية وولاء أكبر من خلال تحفيزهم لرفع الكفاءة الانتاجية لهم من خلال الوسائل المختلفة.
- إدارة الرقابة من خلال أفراد أمينين وواعين ويتسمون بالثقة والامانة، مما يؤدي الى تأسيس الاحكام بواقعية وموضوعية وحيادية أكبر، مع الاخذ بعين الاعتبار وجوب

إدراك الافراد القائمين على عملية الرقابة بمهامهم ونوعية الاعمال الموكلة لهم وعناصر ومعايير وأهداف الرقابة.

أهداف الرقابة الداخلية

تتلخص أهداف أنظمة الرقابة الداخلية في ثلاثة بنود اساسية (Lendle, 2008) :

1- الحصول على بيانات مالية ذات مصداقية: ويعد ذلك أكثر النقاط أهمية في الرقابة الداخلية، حيث أن توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن الشركة للقائمين عليها ولغيرهم من جهات اخرى خارجية يعد ذو أهمية بالغة لما له من تأثير كبير على سمعة الشركة ومستقبلها وعلى المتعاملين معها بشكل رئيسي.

2- تشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة والتأكد من تطبيق وتنفيذ التعليمات المكتوبة والغير مكتوبة من قبل المعنيين فيها، وقبل ذلك يجب أن يتم التأكد من أن تلك التعليمات هادفة وواضحة ومناسبة وموجهة بشكل واضح ومحدد للأشخاص المعنيين بها، ومن ثم التأكد من أنه تم تطبيقها بشكل صارم وصحيح.

3- رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق الفعالية، ويتضح مفهوم الكفاءة الانتاجية بقدرة الشركة على الوصول الى أغلبية الأهداف التي تم تحديدها مسبقا ولكن بأقل التكاليف الممكنة مع المحافظة على مستوى معين من الجودة والنوعية.

بالاضافة الى ما سبق، فإن هناك أهداف اخرى لأنظمة الرقابة الداخلية تتمثل بـ (سليمان، 2010):

- التحكم في أهداف الشركة من خلال تنفيذ صارم ودقيق لمختلف التعليمات من قبل مجلس الادارة والمسؤولين التنفيذيين بشكل رئيسي، وباقي الموظفين.
- حماية اصول وسجلات الشركة بشكل فعلي، ويتم ذلك اولا من خلال الحماية المادية والتي تتجسد بحماية الاصول من المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها بفعل العوامل الخارجية من سرقات أو تلف وما الى ذلك من مخاطر، وثانياً من خلال الحماية المحاسبية وربط السجلات بالحركات الفعلية لاصول الشركة ليتم متابعتها بشكل دقيق.

أهمية الرقابة الداخلية

إن تطور الادارة العلمية وظهور تعقيدات جديدة في عالم الاعمال من جوانب اقتصادية وتكنولوجية جعل للرقابة الداخلية وتطبيقها أهمية بالغة تعزى الى الاسباب التالية (Christopher, et.al, 2009 ؛AICPA,2007):

1- انفصال ملكية الشركات عن ادارتها بالاضافة الى كبر حجم الشركات أدى الى صعوبة الرقابة على الشركات بالطرق الاعتيادية.
2- تطور عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي وكامل الى تدقيق بإستخدام العينات، مما استدعى وجود نظام رقابي فعال يمكن المدقق من تحديد عينة الفحص الملائمة.
3- حاجة الشركات الى تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في تحقيق أهدافها وخططها الموضوعة مسبقا ضمن مواردها المتاحة.
4- الحاجة الى معلومات دقيقة حول الشركات وبالاخص من قبل الاطراف الخارجية وأهمها الدولة لما في ذلك أهمية بالغة في تحديد الضرائب المفروضة على تلك الشركات.
5- الكم الكبير والمتزايد من المعلومات والبيانات المحاسبية الذي تطلب توافر ضوابط ومحددات تحافظ على جودة تلك البيانات.

مقومات الرقابة الداخلية

ان نظام الرقابة يجب ان يحتوي على مقومات اساسية تتضمن ما يلي (غبن، KPMG,1999؛2013):

1- الخطه التنظيمية، والتي تعد من الاساسيات التي أجمعت عليها أغلبية تعريفات الرقابة الداخلية، والتي يجب أن تتصف بالمرونة لكي تستجيب في جميع الظروف الى القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الادارة، وبذلك يجب أن يتم بناء تلك الخطة إعتمادا على الأهداف الموضوعة للشركة، وقد تم تحديد عناصر رئيسية للخطط التنظيمية هي:

- تحديد أهداف الشركة الدائمة (الرؤية).
- تحديد الهيكل التنظيمي للشركة بمختلف أجزائه مع توضيح العلاقات التسلسلية لتلك الهيكلية.
- تحديد مسؤوليات كل نشاط من الأنشطة المنبثقة عن الهيكل التنظيمي.

- ايضاح حدود مسؤولية كل فرد من الافراد المنسوب لهم أي نشاط من الأنشطة المنبثقة عن الهيكل التنظيمي.

2- الطرق والاجراءات، وهي الوسائل الأهم لتحقيق الأهداف المطلوبة من نظام الرقابة الداخلية، وتتلخص بعض هذه الطرق في طرق الانتاج والتسويق وتأدية الخدمات وكل ما يخص ادارة المؤسسة، بالاضافة الى طرق تنفيذ الاعمال وطرق توثيقها في مختلف المستويات، وبإحكام وفهم وتطبيق الطرق والاجراءات بشكل سليم سيتم حماية الاصول الموجوده بشكل فعال.

3- المقاييس المختلفة، والتي يتم استخدامها من خلال أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات للتأكد من ان الأهداف الموضوعة للشركة تم تحقيقها بنجاح، ويتم ذلك من خلال قياس العناصر التالية:

- تحديد المسؤوليات بشكل واضح لكل نشاط من الأنشطة الوارده في الشركة.
- مصداقية المعلومات المنبثقة عن كل نشاط من الأنشطة.
- الوقت المخصص لإنجاز كل نشاط وكل عملية تتم في الشركة.

مسؤولية الإدارة بما يخص نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن تصميم نظام الرقابة الداخلية الفعال بشكل يمكنها من تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقاً والحصول على تأكيد معقول بأن تلك الأهداف قد تم تحقيقها وأن الإجراءات التي وضعتها الإدارة ستساعد في منع واكتشاف الغش والأخطاء، وأن هذا النظام يعمل بشكل فعال. وقد بين مجلس مراقبة المحاسبة الخاص بالشركات المساهمة العامة في الولايات المتحدة (Public Accounting Company Oversight Board-PACOB) أنه ومن أجل الحصول على بيانات مالية تتصف بالمصداقية فإن الرقابة الداخلية يجب أن تعمل بفعالية حتى يتم توفير سجلات تعكس العمليات الاقتصادية بدقه وبشكل عادل، وتساعد في حماية أصول الشركة وتوفير تأكيد معقول أن تلك السجلات كافية لتحقيق ذلك الهدف. وقد بين معيار التدقيق الدولي رقم 400 أن الرقابة الداخلية على البيانات المالية تتكون من السياسات والاجراءات التي تقوم الشركة بتصميمها وتطبيقها من أجل الحصول على تأكيد معقول حول مصداقية البيانات المالية للشركة وحول عملية إعداد وعرض البيانات بشكل عادل بما يتفق مع المبادئ المحاسبية .وتشمل تلك الاجراءات على إجراءات تتعلق بالاحتفاظ في السجلات المحاسبي وعمليات التفويض بالمدفوعات والمقبوضات والنقد وحماية الأصول.

قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes- Oxley Act - sec.404

صدر هذا القانون عام ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة كنتيجة لما حصل من إنهيارات في بعض المؤسسات والشركات الكبرى مثل شركة Enron and WolrdCom وقد كان لهذا القانون التأثير على مهنة التدقيق في الولايات المتحدة، ولا شك أن هذا التأثير إمتد إلى معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وخاصة في تأثيره فى تقرير مدقق الحسابات . وبناء على هذا القانون تم تشكيل مجلس مراقبة المحاسبة الخاص بالشركات المساهمة العامة (PACOB) وقد أسهب هذا القانون في شرح مسؤوليات الادارة ودور المدقق في التحقق من مدى قيامها بهذه المسؤوليات التي تتعلق بالبيانات المالية ومدى تأثير ذلك على تقرير المدقق وعلى قرارات الادارة بشكل رئيسي.

وقد بين قانون Sarbanes- Oxley Act ان على الادارة القيام بتقويم الرقابة الداخلية التي تخص البيانات المالية من ناحية فاعلية التصميم والتشغيل. فعند تعديل تصميم نظام الرقابة الداخلية فإنه يجب على الإدارة أن تتحقق من مدى كفاءة النظام في منع حصول التحريفات المادية في البيانات المالية وإكتشاف تلك التحريفات إذا حصلت، وبالتالي لابد من إهتمام الإدارة بالرقابة المعنيه بجميع الحسابات والافصاحات وفقاً للأهمية النسبية.

أما فيما يتعلق بفاعلية التشغيل فمن واجب الإدارة أن تقوم بالتحقق مما إذا كان نظام الرقابة الداخلية يطبق ما هو مصمم له مسبقا، والتأكد من أن القائمين بعملية التشغيل لديهم التأهيل والتفويض المناسب للقيام بتلك المهمة، وعلى الإدارة أيضا أن تقوم بتوثيق كل ما يتعلق بعملية التصميم والتشغيل والتقويم، وبحال تبين للإدارة وجود نقاط ضعف مادية فيجب أن تفصح عنها. وبهذا الخصوص لا بد أن تستخدم الإدارة المزيد من الأدلة التي تشمل الفحص المستندي والإستفسارات والملاحظات ولا بد أن تغطي الاختبارات فترة مناسبة تمكن الإدارة من الحكم على النظام وفاعليته، وذلك حسب العمليات التي سيتم اختبارها، حيث أن بعضها يحتاج إلى إختبارات يومية أوشهرية أو ربع سنوية.

كما يتطلب قانون Sarbanes- Oxley Act أن تقوم إدارة كل شركة مساهمة عامة في الولايات المتحدة بإصدار تقرير داخلي حول الرقابة الداخلية يشمل ما يلي (Arens et. al., 2007) :

1- بيان أن مسؤولية الادارة توفير نظام رقابة داخلية وتطبيق هذا النظام والإحتفاظ به بشكل كاف لتوفير عدالة في عرض البيانات المالية.
2- ان تقوم الإدارة بمتابعة فاعلية نظام الرقابة الداخلية من حيث الهيكل والاجراءات المتعلقة بالبيانات المالية.

3- يجب ان يبين تقرير الإدارة الإطار الذي يحكم الرقابة الداخلية والذي بناءاً عليه تم تطوير فاعلية النظام، فعلى سبيل المثال هذا الإطار في الولايات المتحدة هو الإطار الذي حددته لجنة COSO.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه مهما بلغت قوة نظام الرقابة الذي تضعه الإدارة فإنها لن تستطيع الحصول على تأكيد مطلق على تحقيق أهدافها وتطبيق النظام بشكل كامل، وإنما تحصل على تأكيد معقول وذلك للأسباب التالية:(Arens et. al., 2014؛ Edmonds, et. al., 2013)

1- وجود المحددات المتوارثة في أي نظام رقابي، ومن أمثلة ذلك اعتماد هذه الأنظمة على العنصر البشري وعلى الحكم المهني سواء في عملية التصميم أوالتنفيذ في كثير من الأمور. ومن المعروف أن العنصر البشري يعاني من القصور في العديد من النواحي سواء كان ذلك يتعلق بارتكاب الأخطاء أو عدم الكفاءة أو التعرض للتعب وعدم القدرة على المتابعة وبالتالي عدم فهم التعليمات بشكل مناسب، وكذلك يعد نقص المعلومات وعدم الإلتزام بالوقت من المحددات المذكورة.

2- إمكانية التواطؤ ما بين الموظفين الذين يقومون بوظائف متعارضة سواء من خلال التلاعب أوالاختلاس مما يجعل أي نظام رقابي يعاني من صعوبات في اكتشاف أو منع مثل هذه الحوادث لأنه عادة ما يرافقها اسلوب محكم في التغطية على مثل تلك الحوادث.

3- عدم إلتزام الإدارة في التعليمات التي قامت بوضعها، والقيام باختراق نظام الرقابة الداخلية مما قد يفتح المجال أمام الآخرين لعدم الإلتزام بالتعليمات ما دام أن واضع التعليمات لا يلتزم بها.

4- التغيرات والتحديثات التكنولوجية التي تحدث في بيئة العمل والتي قد تجعل أي نظام رقابة داخلية غير مؤهل لتوفير الرقابة المناسبة ما لم يتم تطويره وتحديثه، الأمر الذي قد لا يحصل بشكل متزامن مع التغيرات التكنولوجية السريعه التي تحدث.

5- التكلفة مقابل المنفعة، حيث يعتبر هذا البند من الأمور التي تعاني منها عمليات المحاسبة والتدقيق بشكل عام، وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية فإن التصميم المناسب للنظام وشمولية النظام قد يصعب تحقيقهما بسبب التكاليف التي قد تزيد عن المنافع في بعض الأحيان، فمثلا الفصل المناسب بين الوظائف المتعارضة في كثير من الأحيان قد يكلف الشركة تكاليف إضافية لا يمكنها تحملها.

أنواع الرقابة الداخلية

يتم تقسيم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أقسام كل منها يهدف إلى تحقيق جزء من الأهداف المذكورة آنفا في تعريف نظام الرقابة الداخلية: (عبدالله ،1999)

1- الرقابة الداخلية المحاسبية Accounting Controls :

تهدف الرقابة الداخلية المحاسبية إلى ضمان دقة وصحة البيانات المحاسبية، ومن الإجراءات التي يمكن أن تضعها الإدارة لتحقيق ذلك:

- تحديد المسؤوليات والفصل بين الوظائف المتعارضة في الاقسام المالية بحيث لا يسمح لأي شخص القيام بعملية مالية واحدة من بدايتها حتى نهايتها.
- استخدام طريقة القيد المزدوج.
- إعداد موازين المراجعة الدورية.
- إعداد مذكرات تسوية حساب البنك.
- اتباع نظام الجرد المستمر للمخزون.
- اعتماد قيود التسويات وتصحيح الاخطاء من قبل أشخاص آخرين غير الذين قاموا بإعداد قيود اليومية.

2- الرقابة الداخلية الإدارية Administrative Controls :

تهدف الرقابة الداخلية الادارية لتحقيق الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الافراد على الإلتزام بالسياسات الإدارية، ومن الإجراءات التي يمكن ان تضعها الإدارة لتحقيق ذلك:

- الموازنات التخطيطية.
- التكاليف المعيارية.
- الرسوم البيانية والخرائط.
- دراسة الوقت والحركة.
- التقارير الدورية.
- البرامج التدريبية للعاملين.

3-الضبط الداخلي Internal Check :

ويهدف الضبط الداخلي بشكل رئيسي إلى حماية الأصول، ومن وسائل الضبط الداخلي التي تضعها الإدارة:

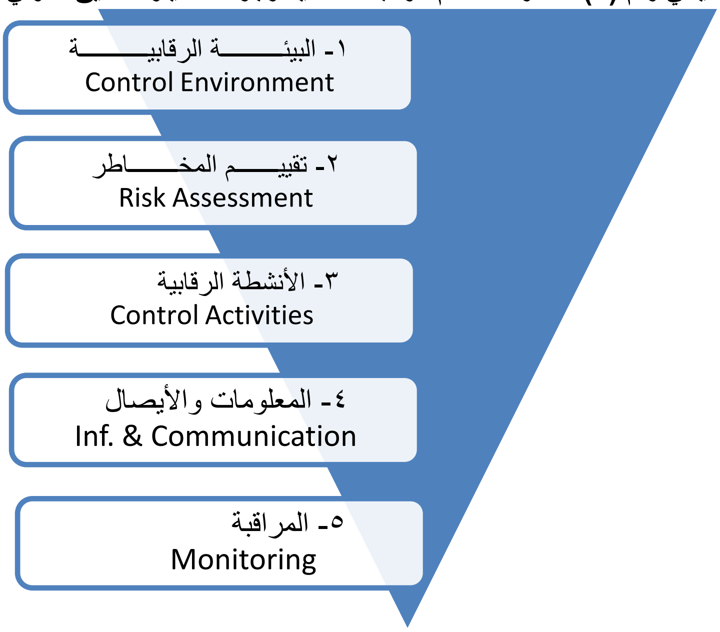
- تقسيم العمل.

- المراقبة والتدقيق الذاتي، بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة من قبل موظف آخر.
- تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات بشكل واضح.
- التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهد.

مكونات نظام الرقابة الداخلية

قسمت معايير التدقيق الدولية مكونات الرقابة الداخلية إلى خمسة مكونات أساسية تشتمل على البيئة الرقابية، وتقيم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والتوصيل، والمراقبة (معيار التدقيق الدولي 315، 400، 402)، وفيما يلي توضيح لهذه المكونات :

الرسم التوضيحي رقم (2) : مكونات نظام الرقابة الداخلية رجوعا لمعيار التدقيق الدولي رقم (315)



ويندرج تحت كل مكون من مكونات أنظمة الرقابة الداخلية مجموعة من المكونات الفرعية التي يتم الاستناد إليها لتطبيق أنظمة رقابة داخلية أكثر دقة وقوة، وفيما يلي توضيح لمكونات الرقابة الخمس:

اولا: البيئة الرقابية Control Environment

إن البيئة الرقابة تحدد الإطار العام للشركة ولمكونات الرقابة الأخرى، وعلى المدقق ان يقوم بدراسة وفهم البيئة الرقابية، لأن نتيجة التقييم تنعكس على تصميم وفاعلية تطبيق مقومات الرقابة الداخلية. وتعتبر البيئة الرقابية كالمظلة التي تضم تحتها بقية أجزاء النظام وتتضمن البيئة الرقابية كل من (Kimmel et. al., 2011):

1. **الهيكل التنظيمي الواضح**، حيث تحدد الإدارات والأقسام والاختصاصات ومسؤوليات الأفراد.

وبشكل عام فإن وجود هيكل تنظيمي سليم يوفر:

- تحديد واضح للاختصاصات ومسؤوليات كل إدارة أوقسم أوفرع أوشخص.
- تفويض السلطات.
- مرونة كافية في الخطط التنظيمية لتوفير إمكانية استيعاب أي تطوير أوتغير حدث مستقبلا.
- الاستقلال الوظيفي لمختلف الإدارات وخاصة التي تصرح بالعمل والتي تتولى حماية الأصول والتي تقوم بالمحاسبة عليها.

2. **أخلاقيات ونزاهة الموظفين**، حيث يجب إلتزام الإدارة والموظفين بالإستقامة والأمانة والإخلاص، وعلى الادارة وضع إجراءات تشجع العاملين على الإلتزام بذلك حيث ان ذلك يعد من أهم الأسس في توفير بيئة رقابية تشكل مظلة لبقية مكونات الرقابة الداخلية.
3. **سياسات دائرة الموارد البشرية**، وهذه السياسات تتعلق بتحديد مؤهلات الموظفين وبتعيينهم وتدريبهم وترقيتهم وتحديد رواتبهم وعلاواتهم.
4. **فلسفة ادارة واضحة**، من حيث القدرة على مواجهة المخاطر، وتشجيع العاملين على الإقدام واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف، وأن تكون الإدارة أنموذجاً يحتذى به من قبل العاملين.

وتعتبر البيئة الرقابية المرتكز الرئيسي لمكونات نظام الرقابة الداخلية؛ حيث ان وجود هيكل تنظيمي واضح ومطبق في الشركة، وفلسفة إدارة واضحة، وإدارة للموارد البشرية ممنهجة وموثوقه، وهيئة تدقيق داخلية تشرف وتتابع المهام والإجراءات الموضوعة، يعتبر اساس قوي تعتمد عليه بقية مكونات النظام.

وتأكيدا على دور المدراء في أنظمة الرقابة الداخلية-والذي يعتبر أحد مكونات البيئة الرقابية-، ودورهم في عملية تطبيق هذه الأنظمة والإلتزام بها، فقد وجد الباحثان (Henry and Weiss, 2011) ان عدم رضا المدراء عن الحوافز المعطاه لهم لا يؤثر سلبا على الشركة، ولكن بالمقابل فإن رضى هؤلاء المدراء عن حوافزهم يؤدي إلى أثر ايجابي على الشركة من حيث تقييمهم للمخاطر المحيطة بها، وان هناك ارتباط بين التعويضات الممنوحة للمدراء وبين تطبيق الرقابة الداخلية من قبلهم بشكل فعال حيث ان ايجاد تعويضات ثابتة وغير مرتبطة بأداء المدراء على المدى الطويل هو أفضل تأثيراً على تفعيل اداء أنظمة الرقابة الداخلية، بالاضافة الى ذلك

فقد تم التأكيد على أهمية نزاهة المدراء وعلى قوة دائرة الموارد البشرية ومدى ارتباطهما معا، فقد أشار (Bruynseels and cardinaels, 2014) في دراستهما الى ان وجود علاقات شخصية تربط المدراء (وخصوصا في الاداراة العليا) مع هيئة التدقيق الخارجية يؤثر شكل مباشر على تقارير التدقيق ومصداقية تلك التقارير وبالاخص فيما يخص الافصاح عن نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، ويعود السبب في ذلك لكون أنظمة الرقابة الداخلية ترتبط بشكل رئيسي مع المدراء حيث انهم وكما تم الذكر آنفا الموجّه والمرتكز الاول لتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية (SOX, 2002).

اما بما يخص الموارد البشرية والاستثمار فيها بالشركات فإن هناك اعتبارين تم الوصول اليهما من قبل الباحثين (Choi et al., 2013)، يعود الاعتبار الاول الى أهمية مراعاة عدد الافراد المشاركين بشكل جوهري في عملية تنظيم الرقابة الداخلية مقارنة مع عدد الافراد العاملين بالشركه ككل حيث انه كلما ارتفعت تلك النسبة كلما كان هناك فرصة اقل في الافصاح عن نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، بالاضافة الى الاعتبار الثاني والمتعلق في مدى دوران اولئك الافراد المشاركين بشكل جوهري في عملية تنظيم الرقابة الداخلية ومدى تغيرهم على المدى الطويل لما لذلك من ارتباط اجابي في عملية الكشف ومعالجة نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، كما اضاف الباحث (Charles, 2011) ان هناك علاقة واضحة تربط بين احتمال حدوث عمليات احتيال وسرقات في البنوك خصوصًا وما بين رضا الموظفين العاملين في تلك البنوك والقدرة على اكتشاف تلك الاحتيالات ومدى ارتباط ذلك بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة والقوية والمتصفة بالمرونة .

ثانيا: **تقييم المخاطر**، ويعد تقييم المخاطر نشاط تقييمي تقوم به الادارة، حيث يتم تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بإعداد البيانات المالية بما يتفق والمعايير المحاسبية، ومن ثم تقوم الادارة بتحديد طرق الاستجابة والمواجهة لهذه المخاطر بما يسهم في تخفيف آثارها على البيانات المالية، ويتضمن هذا البند بشكل اساسي القيام بتقييم للمخاطر الداخلية المتعلقة في سياسات ادارة الشركة، والمخاطر الخارجية المتعلقة في النشاط العام للشركة.

أما تقييم المخاطر الداخلية فيتضمن الاخطاء المتعلقة في إدارة موارد الشركة من حيث سوء إدارة العمليات التشغيلية، وضمان جودة المنتجات، وأوقات التسليم، أما المخاطر الخارجية فتتمثل بالعوامل المرتبطة بأسعار صرف العملات، وأسعار الفوائد، والتقدم التكنولوجي الحاصل في نفس المجال، والقوانين التي تمس النشاط الرئيسي للشركة، وإن إجراء عملية تقييم لتلك المخاطر بشكل فعال يزيد من قدرة الشركة على ايجاد حلول استباقية لهذه المخاطر مما يوفر ضمان معقول لقدرة الشركة على تحقيق أهدافها الرئيسية والحفاظ على أدائها العام كما هو

مخطط له (International Standards Of Supreme Audit Institution-INTOSAI, 2001).

ثالثا: الأنشطة الرقابية؛ وتشتمل على مجموعة من الاجراءات الرقابية التي تساعد في تحقيق فاعلية بقية مكونات الرقابة الأخرى، ومن أهم عناصرها (ISAs guide of audit 3rd edition):

1- **مراجعة أوتقييم الأداء :**هذا النشاط يتطلب قيام الإدارة بتقييم أداء الموظفين في مختلف المواقع التنظيمية، مما يساعد في التعرف على الايجابيات والسلبيات وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تصحيح أي اختلالات وذلك لتحقيق أهداف الشركة.
2- **معالجة البيانات،** ويتطلب ذلك وجود إجراءات واضحة لتتبع العمليات المختلفة ومعالجتها بالطرق المناسبة، وهذه الإجراءات مكملة لتلك الخاصة بنظم المعلومات.
3- **إجراءات الرقابة المادية،** وهي مجموعة الإجراءات التي تساعد على توفير الحماية المادية والإلكترونية لأصول الشركة، على سبيل المثال استخدام القاصات الحديدية والمستودعات الأمينة الخالية من الرطوبة أوالحرارة الشديدة والتي لا يسمح بالدخول إليها إلا من قبل الموظفين المختصين بذلك ولديهم الصلاحيات، واستخدام كلمات السر وتأمين الحماية للأصول وغيرها من الإجراءات.
4- **فصل المهام،** و**ينبغي** الفصل بين المهام المتضاربة أوالمتكاملة، بحيث لا يسمح لشخص ما القيام بمهام تمكنه من السرقة والتلاعب وإساءة استخدام أصول الشركة. وعادة يتم الفصل بين المهام الخاصة بالإحتفاظ بأصول الشركة وحمايتها وتسجيل العمليات الخاصة بها والتفويض أوالترخيص بالعمليات الخاصة بالتصرف بهذه الأصول، وفيما يلي بعض الأمثلة على الفصل بين المهام:

- الفصل بين وظيفة الإحتفاظ بأصل معين ووظيفة التسجيل الخاصة بذلك الاصل، فمثلاً يجب الفصل بين وظيفة أمين الصندوق الذي يحتفظ بالنقدية ووظيفة تسجيل العمليات الخاصة بالنقدية في السجلات المحاسبية.
- الفصل بين وظيفة التفويض بعمليات تختص بأصل معين ووظيفة الإحتفاظ به، فلا يسمح لأمين الصندوق الذي يحتفظ بالنقدية أن يعطي الموافقة على صرف شيك لأحد الموردين،

ولا يسمح لمن يعطي الموافقة على صرف قيمة فاتورة المورد أن يقوم بتوقيع الشيك الخاص به.

- الفصل بين مسؤولية تشغيل الأصل وتسجيل العمليات الخاصة به وإعداد التقارير الخاصة بذلك والتي بموجبها يتم تقييم أداء ذلك الأصل أوالقسم الذي يقوم بتشغيل ذلك الأصل.

- الفصل بين واجبات قسم أودائرة تكنولوجيا المعلومات والأقسام المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات.

5- **التفويض**: ويعني تحديد المتطلبات الخاصة بتفويض مختلف الأعمال إلى أشخاص محددين، بالاضافة إلى المحددات الخاصة بكل مستوى من مستويات التفويض.

ووفقاً لدراسة (Agbejule and Jokipii, 2009) فقد وجد الباحثان أن وجود أنشطة رقابية قوية مطبقة في الشركة مع توفر الرقابة والمتابعة على مكونات الرقابة الداخلية بما فيها الأنشطة الرقابية سيؤدي بالنتيجة لوجود نظام رقابة داخلي فعال بشكل قوي جداً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وجود أنشطة رقابية فعاله في الشركة هو كافي لايجاد نظام رقابة داخلي فعال بحد ذاته.

رابعا : **المعلومات والاتصال؛** والتي تعنى بالأحداث القائمة في الشركة ووجوب تسجيلها بدقة، وبشكل متزامن مع وقت حدوثها بحيث يتم تزويد الجهات المعنية بها في الوقت المناسب، والمحافظة عليها في قواعد بيانات تمكن المسموح لهم من الرجوع إليها بحال الحاجة لها، كما يتضمن فتح أبواب الاتصال بين الموظفين أنفسهم وتحسين العلاقات بينهم بما يفيد في تبادل المعلومات ذات الأهمية بينهم، وبالتالي تكون درجة اعتماد المدراء كبيرة على المعلومات النابعة من هذه المصادر، مما يزيد من دقة القرارات المتخذة من قبل المدراء (INTOSAI, 2001)، وللوصول لنظام رقابة يحتوي على تسلسل سليم لتدفق المعلومات والاتصال فإنه لا بد ان يشتمل النظام المحاسبي على :(ISA-315)

- المستندات بأنواعها، مثل سندات القبض والصرف والفواتير والسجلات.
- الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة ودليل الحسابات.
- دليل الإجراءات والسياسات الخاصة بالمؤسسة.
- الموازنات التقديرية.
- التقارير المالية والادارية وموازين المراجعة والقوائم المالية.
- الموظفين والأجهزة اللازمة لتحقيق أهداف النظام.

وبناءاً على ما ذكر آنفًا فإنه يقع على عاتق المدقق القيام بدراسة نظم المعلومات بما في ذلك عمليات الشركة ذات العلاقة بالبيانات المالية وخاصة في المجالات التالية:

1- أصناف العمليات ذات التأثير الهام على البيانات المالية.
2- إجراءات معالجة العمليات من حيث تحديد وقياس وتسجيل وتوصيل نتائج هذه العمليات.
3- سجلات هذه العمليات سواءا كانت يدوية أم آلية.
4- كيفية تعامل الانظمة مع الأحداث والظروف الأخرى، عدا العمليات ذات الصلة بالبيانات المالية.

عند قيام المدقق بدراسة هذه الأمور، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار عملية التوصيل لمختلف الاجراءات وتسلسلها ومتطلباتها من خطوات وسجلات ومستندات ضمن الدورة المحاسبية المتكاملة وكل ما يلزم لها.

وقد أيد الباحثان (Ebiringa and Ibekwe, 2011) ذلك في دراستهم التي تم إجراؤها في نيجيريا عن أداء قطاع البنوك ومدى تأثره بتكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد وجدوا أن تبنّي أنظمة تكنولوجيا اتصالات ومعلومات له تأثير ايجابي على أداء البنوك المطبقة لها، كما وجد أيضا الباحثون (lemuria et al., 2012) أن هناك علاقة ايجابية تربط بين أنظمة الرقابة الداخلية المختصة بتكنولوجيا المعلومات والأداء الجيد للشركات، مما يؤيد وجود أهمية وتأثير لتكنولوجيا المعلومات وتطورها على الأداء العام للشركات.

خامسا: المراقبة؛ لا بد من توافر نظام رقابة على مكونات نظام الرقابة الداخلية، بحيث يتم التأكد من أنها تطبق كما هو مخطط لها للمحافظة على أدائها بشكل فعال وبكلفة تتناسب مع المنفعة المرجوة من تطبيق ذلك النظام، وبحال الحاجة لأي تعديلات على أي جزئية فيها يتم التعديل بما يتناسب مع الشركة ومتطلباتها، مما يتيح الحصول على نظام رقابة داخلية فعال ومحدَّث وفقاً لاحتياجاتها (معيار التدقيق الدولي ISA - رقم 315). ومن الامور الهامة التي من الواجب الاهتمام بها عند تصميم هذا المكون من الرقابة الداخلية أن يكون الافراد القائمين على عملية مراقبة مكونات وسير عمل نظام الرقابة الداخلية افراد مستقلين وغير خاضعين لسلطات من جانب الادارة المباشرة التي يتم مسائلتها عن مدى تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، ويجب أن يكونوا على فهم كاف ودراية تامة بنظام الرقابة الداخلي المطبق وذلك لمعرفة أوجه الخلل بشكل دقيق وامتلاك القدرة لحل المشكلات التي قد تواجه سير أنظمة الرقابة، بالاضافة الى توفير حوافز مادية ومعنوية كافية لهم لمنع أي احتمال لاختراق الافراد من الجوانب المادية

أوالمعنوية، وبذلك نحصل على نظام رقابة فعال ومحمي ومراقب وقابل للتحديث بشكل دوري (Choi et al., 2013؛ Bruynseels and Cardinals, 2014).

أثر مكونات الرقابة الداخلية على الأداء المالي

إن وجود نظام رقابة فعال وجيد لدى الشركة سيكون له أثر واضح على أداء الشركة (ISAs guide of audit 3rd edition)، ووجدت دراسة (Tacoronte & Gonza´lez, 2008) والتي ربطت أنظمة الموارد البشرية بأداء الشركة أن هناك تأثيراً جيداً لأنظمة الموارد البشرية على نتائج مبيعات الشركة، وأنها تعتبر الإطار الرسمي الذي يجب على الموظفين أن يلتزموا بأنظمته وسياساته، وتعتبر أيضا ثقافة الشركة- والتي تشكل جزءاً من نظام الرقابة الداخلية- والإجراءات المتبعه داخلها والتي تنظم أعمالها وتحكم سلوكيات أفرادها ذات أهمية وتأثير على أداء تلك الشركة (COSO, 1992). وقد أكد (Rae and Subramaniam, 2008) في دراستهم أن جودة إجراءات الرقابة الداخلية لأي شركة تحددها البيئة الاخلاقية للشركة، وأنشطة التدقيق الداخلية، وتدريب الموظفين على إدارة المخاطر، وقد أيد (Akta et.al., 2011) أن هناك ارتباطاً بين ثقافة الشركة وبين فعالية أداء الشركة تحت تأثير ثبات أو تغير البيئة الداخلية والخارجية للشركة.

وتشكل مكونات نظام الرقابة الداخلية المبيّنة أعلاه منظومة متكاملة تؤدي في حال إلتزام الشركة بها الى تعزيز وتحسين الأداء المالي للشركة، كما أن الإلتزام ببعض عناصر الرقابة الداخلية قد يكون له تأثير ايجابي على الشركة، وفي دراسة (Muraleetharan, 2008) التي قامت فيها ببحث أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات في جفنا_سيريلانكا، حيث استخدمت فيها نسب الربحية والفعالية والسيولة لدراسة تلك العلاقة، ووجدت أن زيادة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة. أما في الأردن فقد وجد (ذنيبات وكفوس، 2012) في دراستهما عدم وجود علاقة بين إلتزام الشركات الصناعية الاردنية في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، وهي النسب التي قاس بها الباحثان متغير الأداء المالي في دراستهما، أما نسبة مجمل الربح فقد تأثرت بتطبيق أنظمة رقابة داخلية فعالة في الشركة ومدى إلتزام الشركات الصناعية بتطبيق تلك الأنظمة وإيجادها ضمن هيكليتها.

وبالإضافة للأثر المتوقع للرقابة الداخلية على أداء الشركة فهناك تأثير للرقابة الداخلية على أطراف خارجية مثل المستثمرين، والمحللين، والمقرضين، فقد وجد (Clinton et.al, 2011) في دراستهم أن المحللين الماليين قد يفصحوا عن تنبؤات أقل دقة تخص الشركة في حال وجود

نظام رقابة داخلي ضعيف مما يؤثر على الشركة ككل. كما أن البيئة الخارجية تتأثر في تطبيق أنظمة رقابية داخلية في الشركات، وقد وجد (Shelton and Whittington, 2008) في دراستهما التي قاموا بها أن الرقابة الداخلية لها تأثير خارجي مهم يمس المستثمرين وقراراتهم.

وجاءت نتائج دراسة (Hermanson et.al, 2012) مؤيده لما سبق من الدراسات حيث أظهرت الدراسة أن هناك تطبيق فعال لأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الكبرى دون غيرها من انواع الشركات بالاضافة الى أن مكون الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية وهو المكون الخامس من مكونات الرقابة الداخلية الاكثر تميزاً في وجوده من بين المكونات الاخرى وبالذات في القطاعات المالية والتي تواجه مخاطر اكبر من غيرها من القطاعات، هذا وأيدت نفس الدراسه المذكورة وجود ارتباط قوي بين تقارير الادارة العليا المقدمة لهيئات التدقيق وقوة أنظمة الرقابة المطبقة في تلك الشركات .

ورغم الأهمية الواضحة لنظام الرقابة الداخلي كعنصر جوهري في تقارير تقييم أداء الشركة، إلا أن اهتمام بعض الشركات في تطبيق أنظمة رقابة داخلية لم تكن بذلك القدر المطلوب، وقد بينت دراسة (Stewart and Kent, 2006) أن ثلث عينة دراستهما فقط طبقت أنظمة رقابة داخلية لديها.

كما اضافت دراسة (أبو دلبوح، 2006) والتي أُجريت على وحدات الرقابة الداخلية للمؤسسات الحكومية في الاردن ان هناك أثر إيجابي لفاعلية الرقابة المالية على تخفيض النفقات للشركات وتقليل الانحرافات عن الموازنات الموضوعة، ويعد ذلك مؤشر على تأثيرها على الأداء الاداري أيضا، وأن هناك تأثير ايجابي لمدى تأهيل الكوادر العاملة في الدوائر على الأداء المالي لتلك المؤسسات.

الرقابة على العمليات المصرفية

إن التطور التقني المتسارع في القطاع المصرفي من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية والتكنولوجية من ناحية أخرى، أدى الى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، والتعقيد المتزايد في العمليات المصرفية في هذا القطاع يتسم بالمنافسة الشديدة. ولمتابعة هذا التطور وكل المخاطر التابعة له أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط ببيئة العمل، ووضع اجراءات رقابية للسيطرة على الآثار السلبية لتلك المخاطر بشكل مناسب.

ولذلك فإن اعتماد البنوك على أنظمة الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق لإدارة وتقييم المخاطر التشغيلية بشكل كلي يعد أمراً ضرورياً في الوقت الحاضر، وتبعا لذلك ظهرت حاجة كبيرة لبناء أدوات تهدف الى إدارة مخاطر العمليات التشغيلية المصرفية. وقد بدأت البنوك بوضع برامج مختصة لادارة هذه المخاطر تمكنها من توفير الامن للبنوك (Sukhraj, 2008).

وتعد المعرفة في العمليات المصرفية والقدرة على تقويمها وإدارتها من الركائز الاساسية لنجاح وازدهار البنوك وتحقيق أهدافها المنشودة، لذا فإن الادراك الصحيح لادارة البنوك وعملياتها والقدرة على التصحيح الذاتي لها ولاجراءات الرقابة فيها تتطلب جهداً متناسقاً من كافة الجهات الادارية والمسؤولة امام المستثمرين، وهذا يولد عدة تساؤلات حول ماهية العمليات البنكية وانواعها، والعمليات الرئيسية للبنوك وتحليلها وتصحيحها، وقياس وفهم وادارة المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع ومدى تأثيره على العائدات المتوقعة منه، وطبيعة أنظمة الرقابة للعمليات البنكيه وكيفية تطبيقها.

ونظرا لان البيانات المالية للبنوك هي مسؤولية مجلس الادارة بالمقام الاول، فإن على مجلس الادارة ومن اجل تأدية مهامه على أكمل وجه، أن ينشئ لجان متعددة منبثقة عنه وتتسم بالاستقلالية انسجاماً مع مبادئ الحوكمة، وأن يعطي تلك اللجان صلاحيات مناسبة لتقوم بعملها، ومن أهم تلك اللجان لجنة التدقيق التي تشرف على مدى فاعلية التدقيق الداخلي والخارجي في الشركات، وعلى العلاقة مع المدقق الخارجي. كما تعد لجنة المكافآت والرواتب من اللجان المهمة التي تقوم على تحديد الحوافز والرواتب والمكافآت لأعضاء الادارة وفقاً لأسس محددة مسبقا. ولأهمية ما تشرف عليه تلك اللجان فلا بد من أن تتسم بالاستقلالية والنزاهة والتي تقوم أنظمة الرقابة الداخلية بالتشديد عليها لما لها من اهمية بالغة في حماية دورة عمل الشركة والبنك بشكل أخص.

ورجوعا لكل ما تم ذكره من أهمية فقد ظهرت لجنة بازل في عام 1974 وتم إنشاء تلك اللجنة للرقابة على البنوك من قبل محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية العشر(كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، دول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة) حيث يتمثل هدف المجموعة في وضع المعايير الرقابية السليمة حول العالم، وعليه قامت اللجنة بتطوير معايير وإرشادات رقابية بشأن كافة المواضيع الرقابية في البنوك، وفيما يلي المعايير والإرشادات التي صدرت عن اللجنة بشكل رئيسي:

1- البيان الخاص بمنع الاستخدام الإجرامي للنظام المصرفي لأغراض غسل الأموال (بيان المنع).
2- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (المبادئ الأساسية).

3- العناية الواجبة بشأن عملاء البنوك

وحيث أن لجنة بازل نشطت في الاشراف البنكي، وحيث انه لا يمكن أن يعمل الاشراف بشكل جيد إذا لم تكن الحوكمة المؤسسية تعمل حسب الأطر المخطط لها، فإن المشرفين في البنوك لهم رغبة ومصلحه قوية في ضمان وجود حوكمة مؤسسية فعالة في كل منظمة بنكية، وذلك لان الخبرة الاشرافية تشدد على ضرورة وجود المستويات المناسبة للمحاسبة وفحص الارصدة في كل بنك، مما يجعل عمل المشرفين أسهل (كوكش، 2012).

ورجوعا للازمة التي عاشها العالم خلال الاعوام الماضية والتي كانت البنوك والمؤسسات المالية هي المسبب الرئيسي لها فقد قامت لجنة بازل بتعديل مقررات بازل II واعادة تنظيمها لتغطية الاسباب التي ادت الى تلك الازمة فخرجت اللجنه بمقررات جديدة أطلق عليها بازل III والتي عدلت على مكونات نسبة كفاية رأس المال واضافت بعض المعايير الجديدة الخاصة بالسيولة (كوكش، 2012). ونظراً لوجود نقص في المعلومات المتوفرة عن البنوك ومدى قوتها وحاجة المستثمرين والمودعين لمعرفة المزيد عن اداء تلك البنوك فكان لا بد من ايجاد تصنيفات ائتمانية رئيسية للارتكاز عليها من قبل الجهات الخارجية واعطاء فكرة كاملة عن ادائها المالي والاداري، مما يتيح المجال لكل الجهات الخارجية والداخلية باتخاذ القرارات المناسبه بما يخص الاستثمارات والايداعات وأيضا ما يخص القرارات المتعلقة في اداء مجلس الادارة نفسه، وبذلك تم وضع نظام تصنيف عالمي يدعى CAMELS، ويعود هذا التصنيف الى عام 1970 حيث كان جزءاً من Uniform Financial Institutions Rating System."، والذي كان مقتصراً في ذلك الوقت على الادارة العليا للبنوك فقط وغير معلن للعامة، وكان الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أوتدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر. وقد أثبت نظام CAMELS بأنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد، كما أثبت النظام فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص. وطبقا لهذا النظام فإن الوكالات الرقابية تلتزم في التأكيد على أن جميع المؤسسات المالية جرى تقييمها بشكل شامل وعلى أساس موحد.

وقد اشتمل نظام CAMELS بداية على المكونات التالية (Adler ،2011):

1- كفاية رأس المال Capital Adequacy

2- جودة الأصول Asset Quality

3- الإدارة Management

4- العوائد (الأرباح) Earnings

5- السيولة Liquidity

وفي عام 1996 تم اضافة العنصر السادس بعد اعادة تنقيح النظام حيث تم اضافة:

6- الحساسية الى مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk

ووفقاً لذلك فإنه يجب اجراء تصنيف رقمي لكل بنك بالاستناد إلى العناصر الست التي تم ذكرها، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1-5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر رئيسي من العناصر المذكورة والتي تأخذ في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة في تقييمات العناصر المكونة لها.

دور البنك المركزي الاردني في عملية الرقابة الداخلية للبنوك

استناداً لاحكام البنك المركزي الاردني في تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية رقم 35 لعام 2007 فقد تم ذكر وتوضيح جميع البنود المتعلقة في ايجاد أنظمة رقابة داخلية في البنوك بما لا يسمح بترخيص البنك دون توافر هذه الشروط، حيث تم توضيح ما يلي:

1- مسؤوليات مجلس ادارة البنك: تقع على عاتق الادارة التأكد من وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية مناسبة وفعالة، ومتابعتها بشكل مستمر من خلال اتباع ومراعاة ضوابط بحدها الادنى تختص بفهم المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، واعتماد الهيكل التنظيمي للبنك، واعتماد استراتيجيات وسياسات البنك وميثاق اخلاقيات العمل فيه.
2- مسؤوليات الادارة التنفيذية: الإلتزام كحد أدني بإعداد الاستراتيجيات والسياسات وتطويرها، بالاضافة الى تطوير اجراءات العمل، واعداد البيانات المالية والحسابات الختامية، والهيكل التنظيمي وتحقيق فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
3- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي: من حيث اعداد هيكل تنظيمي واضح ومفصل ومرن وقابل للتطبيق، ووصف وظيفي واضح وشامل بحيث يشمل كافة الوحدات التنظيمية واللجان المنبثقة عن مجلس الادارة، بالاضافة الى دليل اجراءات العمل المفصل، وفصل وتحديد الواجبات والانشطة وفصل المهام وادارة المخاطر.
4- ادارة التدقيق الداخلي: وذلك بايجاد ادارة تدقيق داخلي مستقلة تتبع مباشرة الى لجنة التدقيق بحيث يتم رفع التقارير الدورية اليها.

5- ادارة المخاطر: والتي تعتبر مسؤولية كل وحدة من وحدات البنك بحسب موقعها ومهامها، وعليه فعلى البنك الإلتزام بوضع نظام لادارة المخاطر يتلاءم وحجم البنك وعملياته، واعتماد الوسائل التي تساعد في ادارة المخاطر مثل التقييم الذاتي للمخاطر، واعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر واستخدام الوسائل الكمية للرقابة على المخاطر، واستخدام وسائل تكنولوجية وأنظمة المعلومات الحديثة لادارة تلك المخاطر، بالاضافة الى تشكيل لجنة مستقلة لادارة المخاطر منبثقة عن مجلس الادارة.

6- علاقة البنك مع المدقق الخارجي: والتي توجب توقيع عقد أواتفاقية مع مدقق خارجي لتدقيق اعمال البنك.

7- متطلبات النظم المالية والمحاسبية: حيث يجب توافر أنظمة مالية ومحاسبية ومستندية صحيحة ومكتوبة تساعد على اظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك، بالاضافة الى توافر اجراءات مكتوبة للتاكد من حفظ الدفاتر والسجلات بشكل آمن ومنظم، واجراءات تدقيق دوريه ومنظمة.

8- ادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها: من حيث وضع خطة استراتيجية لادارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ووضع سياسات واجراءات منبثقة عن تلك الاستراتيجيات، بالاضافة الى تحقيق جودة في المعلومات المتوافرة، وايجاد آليات مناسبه تمكن من استمرار مراقبة وقياس اداء الادارة من جميع النواحي.

9- متطلبات امن وسلامة البنوك: من حيث اختيار الموقع الجغرافي المناسب، واماكن مدروسة لمواقع الخزنات والصناديق، واستخدام كاميرات واجهزة الرقابة المناسبة، ووسائل الحماية والامن للدخول والخروج من البنك ابتداءاً بالموظفين وانتهاءاً بالعملاء، بالاضافة الى التأمين على جميع موجودات البنك ضد الاخطار التي من الممكن أن تواجه تلك الموجودات.

10- تزويد البنك المركزي بكافة التغيرات والتعديلات التي من الممكن ان يحدثها البنك على كافة مجرياته الادارية والمالية.

القطاع المصرفي الاردني

يتكون الجهاز المصرفي الاردني من البنك المركزي الاردني والبنوك المرخصة، وتشتمل البنوك المرخصة على جميع البنوك الاردنية والبنوك غير الاردنية (التجارية والاسلامية) العاملة في المملكة والتي تقبل الودائع، ولا يشمل هذا التعريف المؤسسات المالية.

وكما يظهر في الجدول رقم (1) فإن نشأة القطاع المصرفي الاردني حديثة مقارنه مع نشأة القطاعات المصرفية العالمية، وبذلك فإنه يعد قطاع ذو اهمية وفي طور النمو والازدهار ويجب ايلاؤه اهتمام مناسب حيث ان له مساهمة قوية في نمو الاقتصاد الاردني.

جدول رقم (1): اسماء وتصنيفات البنوك العاملة في الاردن كما في نهاية عام 2012

		الرقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس
البنوك الاردنية	البنوك التجارية	1	البنك العربي المحدود	1930
		2	البنك الاهلي الاردني	1956
		3	بنك القاهرة عمان	1960
		4	بنك الاردن المحدود	1960
		5	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	1974
		6	البنك الاردني الكويتي	1977
		7	بنك الاستثمار العربي الاردني	1978
		8	البنك التجاري الاردني	1978
		9	البنك الاستثماري	1989
		10	بنك المؤسسه المصرفيه العربيه الاردن	1989
		11	بنك الاتحاد	1991
		12	بنك سوسيتيه جنرال \ الاردن	1993
		13	بنك المال الاردني	1996
	البنوك الاسلامية	1	البنك الاسلامي الاردني	1978
		2	البنك العربي الاسلامي الدولي	1997
		3	بنك الاردن دبي الاسلامي	2009
البنوك الاجنبية	البنوك التجارية	1	HSBC	1949
		2	البنك العقاري المصري العربي	1951
		3	مصرف الرافدين	1957

		4	سيتي بنك	1974
		5	بنك ستاندرد تشارترد	2002
		6	بنك عودة	2004
		7	بنك الكويت الوطني	2004
		8	بنك لبنان والمهجر	2004
		9	بنك ابو ظبي الوطني	2009
	البنوك الإسلامية	1	مصرف الراجحي	2011

جمعية البنوك في الاردن (2012)

ويتضح من الجدول رقم (2) أيضا ان نسبة التسهيلات الممنوحة الى اجمالي عائد الاقتصاد القومي كان بإرتفاع منذ عام 2003 حتى عام 2007 وله حصة مرتفعة من العائد وصلت الى ما معدله 93%، وهذا مؤشر على مدى مساهمة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني، ويلاحظ الانخفاض الذي بدأ من عام 2008 حتى عام 2011 وبالرغم من ذلك الانخفاض بقي هذا القطاع يشكل نسبة مساهمة في العائد القومي لم تقل عن 77%، وهذا دليل على وجوب الاهتمام بهذا القطاع ودراسة كل المؤثرات التي قد تطرأ عليه.

الجدول رقم (2) : اجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الاردن ونسبتها الى GDP (2003-2012)

السنة	إجمالي التسهيلات مليون دينار	معدل نمو إجمالي التسهيلات %	التسهيلات بالعملة المحلية		التسهيلات بالعملات الأجنبية		نسبة إجمالي التسهيلات إلى GDP %
			مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات %	مليون دينار	نسبة إلى إجمالي التسهيلات ٪	
2003	5.262.4	2.58	4.333.0	82.34	929.4	17.66	72.80
2004	6.189.2	17.61	5.227.9	84.47	961.3	15.53	76.50
2005	7.744.3	25.13	6.887.4	88.94	856.9	11.06	86.77
2006	9.761.9	26.05	8.761.8	89.76	1.000.1	10.24	91.44
2007	11.295.6	15.71	10.199.7	90.30	1.095.9	9.70	93.11
2008	13.044.3	15.48	11.370.1	87.17	1.674.2	12.83	83.65
2009	13.317.2	2.09	11.771.7	88.39	1.545.5	11.61	78.74
2010	14451.4	8.52	12750.7	88.23	1700.7	11.77	77.02
2011	15851.2	9.69	14044.9	88.60	1806.3	11.40	77.41
2012	17829.8	12.48	15532.1	87.11	2297.7	12.89	81.2

- كما صدر من البنك المركزي 2012

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن دراسة أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي في قطاع البنوك لم يتم ايلاؤه الاهتمام الكافي خصوصاً في الاردن، ونظراً لأهمية قطاع البنوك ودوره الكبير والواضح في الاقتصاد الاردني ونمو الاستثمارات فيه فقد وجدت الباحثة ان دراسة بعض العوامل التي قد تؤثر على اداء هذا القطاع هو ذو أهمية عالية. وقد تم عمل دراسات مشابهة في المضمون في الاردن وهي دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) حيث درست مدى إلتزام الشركات الصناعية في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وأثر ذلك الإلتزام على الأداء المالي لها، أما الدراسة الحالية والتي تعد مكملة لدراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) حيث سيتم بها دراسة الأثر المباشر والعلاقة ما بين أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي للبنوك الاردنية، حيث ان مكونات أنظمة الرقابة الداخلية تعد ذات ارتباط واضح بهيكلية ونظم عمل البنوك بكل عام.

وحيث ان معايير التدقيق الدولية أولت الرقابة الداخلية اهمية وذكر مفصل ضمن معاييرها ولكون أنظمة البنك المركزي الاردنية أولت الرقابة الداخلية أيضًا اهمية وذكر مفصل لتطبيقها في البنوك ووجوب وجودها فقد وجدت الباحثة انه من الاهمية أيضًا دراسة أثر تلك الأنظمة على اداء البنوك. وقد تم استخدام نسب مالية لقياس أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك لم يتم استخدامها مجتمعة مسبقا.

الفصل الثـــــالث

التحليل الاحصائي ونتائج الدراسة

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

سلم الاجابات ومستوى الأهمية النسبية

صدق الاداة وثباتها

النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

الاحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

اختبار مدى إلتزام البنوك في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية

نتائج اختبار الفرضيات

ملخص نتائج الدراسة

الفصل الثالث

التحليل الاحصائي ونتائج الدراسة

سيتم في هذا الفصل عرض ومناقشة البيانات التي تم جمعها لغرض الوصول الى نتائج الدراسة من خلال تحليلها ومعالجتها ودراستها للوصول لهدف الدراسة الرئيسي والمتمثل بقياس مدى وجود علاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي في قطاع البنوك.

للوصول لهدف الدراسة قامت الباحثة ابتداءاً بمراجعة عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة كما يظهر في الجدول رقم (3)، علماً بأن عينة الدراسة اشتملت على جميع البنوك الاردنية المحلية-(عدا الاسلامية)- والتي بلغ عددها ثلاثة عشر بنكاً، وقد تم توزيع الاستبانات على ثلاثة عشر بنكاً حيث ان هناك اربعة بنوك اعتذرت عن المشاركة في الدراسة، و بنكاً استلم الاستبانات إلّا انه لم يعيدها للباحثة. وكما هو ملاحظ فإن نسبة الاستبانات المسترجعة الى الموزعة هي 57% مما يعطينا مؤشر على ان الدراسة غطت جزء هام من الجهات المستهدفة في البنوك وبنسبة جيدة تسمح بالحصول على نتائج قابلة للتعميم.

الجدول رقم (3): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة من البنوك المستهدفة

عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد البنوك المستهدفة	عدد البنوك المستجيبة
108	62	13	8

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (4) ان ما نسبته 74.2% من المجيبين هم من الذكور، أي ان النسبة الاكبر ممن يشغلون مناصب تخص الرقابة الداخلية في قطاع البنوك هم من الذكور ويعود ذلك الى متطلبات العمل في تلك المناصب والتي قد تحتاج الى اوقات عمل اضافية وجهد عمل مرتفع مما يقلل فرصة الاناث في اشغال تلك المناصب. كما يلاحظ من الجدول أن تخصص الاغلبية يقع في مجال المحاسبة، وادارة الاعمال، كما ان غالبية المجيبين للاستبانة هم من حملة شهادة البكالوريوس بما نسبته 69.4% في حين ان ما نسبته 27.4% هم من حملة شهادات عليا، مما يعكس ان الفئة المستجيبة للاستبانة على معرفة كافية ومناسبة لاعطاء المعلومات المطلوبة بمصداقية أكبر.

ويلاحظ أيضا ان ما نسبته 43.5% من العينة هم من ذوي الخبرات الجيدة في مجال العمل البنكي وبخبرة تراوحت ما بين 6-12 سنة، مما يعزز قدرتهم على فهم وإدراك اسئلة الاستبانة والاجابه عليها بشكل أكثر مصداقية واعتمادية على تلك الاجابات. وحيث ان الدراسة تستهدف الرقابة الداخلية فإن مكوناتها تنتمي لعدة فئات مختلفة في قطاع البنك الاداري ويتبين هذا من

المسميات الوظيفية ونسبها مما يضيف تنوع في آراء المستجيبين للدراسة كما ويعطينا اراء من مختلف الفئات العاملة بالقطاع البنكي والتي لها علاقة في الرقابة الداخلية.

ومن جهة اخرى فإن الشهادات المهنية التي يحملها المستجيبين للدراسة تعطي ثقة اضافية في مدى فهمهم لغايات الدراسة وقدرتهم على الاجابة عن الاسئلة بشكل مهني واداري معاً رغم ان نسب الشهادات المهنية ليست بمرتفعة الا ان الخبرة والشهادات الاكاديمية تدعم اعتمادنا على العينة للاجابة على الاسئلة بمصداقية.

الجدول رقم (4): الخصائص الديموغرافيه لعينة الدراسه.

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	46	74.2%
	اناث	16	25.8%
المجموع		**62**	**100%**
التخصص	محاسبة	20	32.3%
	اقتصاد	5	8.1%
	ادارة اعمال	17	27.4%
	نظم معلومات	20	32.3%
المجموع		**62**	**100%**
المؤهل العلمي	دبلوم	2	3.2%
	بكالوريوس	43	69.4%
	ماجستير	15	24.2%
	دكتوراة	2	3.2%
المجموع		**62**	**100%**
الخبرة	اقل من 5 سنوات	15	24.2%
	6-12 سنة	27	43.5%
	13-20 سنة	11	17.7%
	أكثر من 20 سنة	9	14.5%
المجموع		**62**	**100%**
المسمى الوظيفي	مدقق رئيسي	15	24.2%
	مسؤول امتثال	14	22.6%
	مسؤول تكنولوجيا معلومات	8	12.9%
	امين صندوق	11	17.7%
	خدمة عملاء	2	3.2%
	لم يتم التحديد	12	19.4%
المجموع		**62**	**100%**
الشهادات المهنية	CAMS	4	6.5%
	CISA	3	4.8%
	CMA	1	1.6%
	Other	4	6.5%
	لم يتم التحديد	50	80.6%
المجموع		**62**	**100%**

سلم الاجابات ومستوى الأهمية النسبية

تم استخدام مقياس ليكرت الرباعي للاجابة على اسئلة الاستبانة المطروحة على عينة الدراسة، وقد تم استخدام مقياس رباعي لا يحتوي على اجابة محايدة وذلك للحصول على آراء أكثر دقة وحيادية، ويعرض الجدول رقم (5) سلم الاجابات ومستوى الأهمية النسبية لكل اجابة.

الجدول رقم (5): سلم الاجابات ومستوى الاهميه النسبية حسب مقياس ليكرت.

الرأي	لا اوافق بشدة	لا اوافق	اوافق	اوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4
النسبة المئوية	اقل من 25%	25- اقل من 50%	50- اقل من 75%	أكبر من 75%
الدلالة الاحصائية	درجة تأثير منخفضة جدا	درجة تأثير منخفضة	درجة تأثير مرتفعة	درجة تأثير مرتفعة جدا

صدق الاداة وثباتها:

تم اختبار صدق وثبات الاداة احصائياً من خلال اختبار قوة ثبات الاداة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وحيث انه كلما كان المعامل أقرب الى واحد كان ذلك أفضل فإنه من الملاحظ من الجدول رقم (6) ان معامل كرونباخ ألفا لمقياس الإلتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية ككل بلغ 95% وهي اكبر من كل قيم منفردة والذي يعد أمرا منطقيا وذلك لكون المكونات مجتمعة لا بد أن تكون أقوى منها منفردة، وتفسر هذه النسبة انه في حال تم توزيع نفس الاستبانة على نفس مجتمع الدراسة مرة اخرى فهناك احتمال 95% ان نحصل على نفس الاجابات مرة اخرى، مما يعطينا ثقة اكبر بمصداقية المستجيبين للدراسة ومدى فهمهم لاسئلة الاستبانة. ويلاحظ أن أقل نسبة للمعامل تعود الى البيئة الرقابية حيث بلغت 85% إلا انها تفوق بشكل واضح الحد الادنى المقبول لقيمة ألفا والبالغ 60% (Sekran,2012).

الجدول رقم (6): معاملات الثبات والاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة.

	ألفا		ألفا
البيئة الرقابية	**85%**	**نظام المعلومات والاتصال**	**89%**
تقييم المخاطر	**92%**	**الاشراف والمتابعة**	**94 %**
الاجراءات الرقابية	**86%**	**الدرجة الكلية للإلتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية**	**95 %**

النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة المستقلة

تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على آراء عينة الدراسة حول أهمية أبعاد الرقابة الداخلية ومدى تطبيقها في البنوك الاردنية، ويعرض الجدول رقم (7) نتائج التحليل الوصفي للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد الدراسة، حيث تم تحديد الوسط الاختباري 2.5 لتكون الاجابات الاكبر من ذلك ذات تطبيق بمستوى عال، والاجابات ما دون 2.5 ذات تطبيق منخفض، وقد تم الارتكاز على هذه القيمة حيث انها نقطة الوسط الحسابي لمجموع قيم مقياس ليكرت الرباعي المستخدم. ويلاحظ من الجدول رقم (7) ان درجة إلتزام البنوك بمتطلبات الرقابة الداخلية ككل مرتفعة، وان اكثر عناصر الرقابة الداخلية تطبيقاً هي الرقابة على مكونات نظام الرقابة بنسبة بلغت 88% حيث ان طبيعة عمل قطاع البنوك يحتاج الى الكثير من الرقابة والمتابعة على أنظمة عمله لاعتماده بشكل اساسي على قرارات الموظفين ومدى فهمهم لنمط اعمالهم والسياسات العامة المتبعة في البنوك وسياسات كل بنك على حده، وتلاها مباشرة الأنشطة الرقابية وتدفق التقارير بمستوى تطبيق بلغ 86% لكلاهما، ومن ثم تقييم المخاطر ويليها البيئة الرقابية بأقل مستوى، وقد تراوحت نسب الانحراف المعياري للمكونات ما بين (81% و 55%) مما يعكس انسجام ما بين اجابات الافراد على أسئلة الاستبانة.

وقد لوحظ في الجدول رقم (1:7) ان الوسط الحسابي الاعلى عند دراسة البيئة الرقابية كان وجود هيكل تنظيمي واضح ووجود دليل سياسات داخلية موثق ومعمم بنسبة بلغت (3.52%)، ويعتبر ذلك مؤشر على اهتمام البنوك بوجود سياسات اساسية تحكم البيئة الداخلية للبنوك للحصول على اداء وظيفي مناسب. بالمقابل كان الوسط الحسابي الاقل (2.71%) يعكس عدم اهتمام البنوك في حجم الاعباء الوظيفية الموكلة للموظفين ومدى قدرتهم على ادائها وهذا يؤثر بشكل مباشر على اداء الموظفين وكفاءتهم حيث تركزت اقل الاوساط الحسابية في الاسئلة التي تستهدف الرضا الوظيفي للموظفين ومدى اهتمام الادارة في الموظفين من حيث الاعمال الموكلة لهم وتطوير كفاءتهم وقدراتهم ومتابعة سلوكياتهم التي تعكس مدى رضاهم الوظيفي من حيث الترقيات والحوافز. كما لوحظ أيضا عدم وجود اهتمام كافي بالحوافز المعنوية والتشجيع للإلتزام بأخلاقيات العمل، وهذا يتعارض مع حاجة البنوك في الحصول على اداء وظيفي وكفاءة عالية في الأداء، مما يعكس وجود قواعد واضحة وهياكل تنظيمية مدروسة ولكن ليست

مرنة ولا يتم الاعتناء بها، مما يتوجب اعادة النظر في تطوير تلك التنظيمات وإيلاء اهتمام أكبر بها حيث ان الرضى الوظيفي ينعكس على كفاءة عمل الموظفين والابداع لديهم.

الجدول رقم (1:7): الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الخاصة بمدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لأنظمة الرقابة الداخلية [1] - البيئة الرقابية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
	أولا: البيئة الرقابية	**3.26**	**0.81**	**0.81**
1	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب وموضح فيه سلطات الموظفين في مختلف المستويات الادارية.	3.52	0.57	88%
2	يوجد وصف وظيفي واضح لكل وظيفة، يعطى للموظف لدى تعيينه.	3.31	0.67	83%
3	يوجد دليل للسياسات الداخلية للبنك موثق ومعمم على كافة الموظفين ويتصف بالمرونة (قابل للتحديث والتعديل بما يلائم تحقيق أهداف البنك).	3.52	0.62	88%
4	هناك تحديد اجراءات أيصال التقارير (من يرسل لمن)، وطرق المحاسبه عن الاخطاء.	3.45	0.50	86%
5	يوجد تعليمات عمل خاصة بكل وظيفة في البنك تتصف بالمرونة وقابله للتعديل وفق متطلبات العمل وأهداف البنك العليا.	3.45	0.59	86%
6	يوجد رؤيا وهدف ومهمة واضحة لكل دائرة وقسم مكتوبة ومعروفة لموظفي تلك الدائرة أوالقسم.	3.34	0.63	83%
7	تقارن الادارة أهدافها الموضوعه مع النتائج المتحققة بشكل دوري.	3.44	0.56	86%
8	تتابع الادارة العليا الإلتزام بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وتحديثها بشكل دوري.	3.47	0.56	87%
9	تقوم الادارة العليا بمشاركة الادارات في عملية اتخاذ القرارات ووضع الخطط.	3.29	0.55	82%
10	تعتمد الادارة العليا على دراسة المخاطر الداخلية والخارجية في البنك لوضع خطط طويلة الأمد تتصف بالمرونة.	3.29	0.58	82%
11	يوجد اجتماعات دورية لمقارنة نتائج الأداء الاداري والمالي الفعلي مع الخطط الموضوعة مسبقا ، وتحديد نقاط ضعف الأداء للتركيز عليها بالفترات القادمة.	3.39	0.52	85%
12	تقوم الادارة العليا بدراسة الحصة السوقية للبنك ومدى تحقيقها للخطط الموضوعه.	3.47	0.50	87%
13	تقوم الادارة العليا بدراسة معدلات النمو السنوية ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة.	3.44	0.53	86%
14	تقوم الادارة العليا في مقارنة الأداء السنوي مع اداء البنوك الاخرى في القطاع.	3.39	0.61	85%
15	يوجد دليل الموظف (أنظمة وتعليمات داخلية) واضح ومعروف لكل الموظفين.	3.37	0.68	84%
16	المسمى الوظيفي الخاص بالموظف واضح ومناسب لمتطلبات عمله التي يقوم بها.	3.29	0.61	82%
17	يوجد تقييم اساسي لمهارات الموظف لمعرفة مدى ملائمته لمتطلبات العمل الذي سيؤديه (يعتمد عليه تعيينه أوعدم تعيينه).	3.15	0.79	79%
18	يوجد تقييم عادل للأداء الوظيفي للموظف لمعرفة اوجه القوة والضعف لديه.	2.98	0.80	75%
19	يتم تخصيص دورات تدريبية للموظفين اعتمادا على التقييم الذي يتم اجراءه لتغطية اوجه الضعف لديهم.	2.98	0.86	75%

[1] تم حذف السؤال رقم (55) والسؤال رقم (64) حيث انها مكرره في الاستبانه موضع الدراسة لغايات التأكد من مصداقية المجيبين

20	يوجد خطط تدريبية دورية وواضحة لرفع كفاءة الموظفين وقدراتهم العملية.	3.27	0.63	82%
21	يتم تدوير الموظفين في المستوى الاداري الواحد على وظائف ومهام مختلفة.	2.81	0.72	70%
22	يوجد سياسة تحفيز وعلاوات مادية للموظفين.	3.04	0.69	88%
23	يوجد سياسة ترقيات واضحة للموظفين.	2.8	0.79	78%
24	يتم دراسة اعباء الاعمال الموكله للموظف (بشكل دوري) ومدى قدرته على اداءها منفردا.	2.71	0.88	68%
25	يوجد سياسات تحفيز معنوية مدروسة للموظفين بهدف تحسين ادائهم ورضاهم الوظيفي.	2.79	0.79	70%
26	يتم دراسة سلوك الموظفين من حيث معدل غيابهم عن العمل وربطه بمدى الرضا الوظيفي لديهم.	2.77	0.82	69%
27	يوجد تحديد واضح للمسؤوليات والصلاحيات لكل وظيفة على حدي.	3.26	0.63	81%
28	يتم دراسة صلات القرابة بين الموظفين عند تعيينهم للمحافظة على استقلالية الموظفين المهنيه.	3.29	0.69	82%
29	يتم ارسال رسائل تحفيزية للموظفين تحثهم على الإلتزام الاخلاقي بالعمل بطرق مباشره وغير مباشره (مثل رسائل شكر وتقدير).	2.94	0.77	73%
30	يوجد لائحة قواعد اخلاقيه وسلوكيه تعطى للموظفين عند تعيينهم ويطلب منهم الإلتزام بها.	3.42	0.62	85%
31	يوجد نظام ابلاغ عن أية امور قد تعرض البنك للمخاطر نظام (whistle blooming).	3.27	0.66	82%
32	يوجد لجنه مستقلة لتقييم ودراسة المخاطر المؤثره على البنك.	3.45	0.50	86%

أما بالنسبة لتقييم المخاطر فيلاحظ وجود اهتمام عالي بمتابعة المخاطر التشغيلية المتأتية من عمليات الاختلاس وغسيل الاموال، وقد لوحظ ذلك من خلال اعلى وسطين حسابيين بلغا (3.39%) كما يظهر في الجدول رقم (2:7)، مما يؤكد على وجود خطط فعالة لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية مع وجود دائرة فعالة ومختصة بمراقبة العمليات التشغيلية عن كثب، وتعد هذه النتيجة منطقية لما يتعرض له القطاع المصرفي من مخاطر تشغيلية مرتفعة. وحيث أن قانون البنك المركزي الاردني يلزم بإنشاء دائرة امتثال (معنية في مراقبة أي عمليات تشغيلية مشبوهة مثل غسيل الاموال) في كل بنك يتم تأسيسه وانه من خلال الدراسة لوحظ مدى فعالية هذا النوع من الدوائر، ولكن وتأكيداً على الملاحظة الاولى في البيئة الرقابية بأن الادارة في البنوك لا تهتم كثيراً بنوعية أداء الموظف والمهام الموكلة اليه فقد كان الوسط الحسابي الاقل عند دراسة تقييم المخاطر يعود الى فعالية قسم الرقابة على جودة أداء الموظفين والمهام الموكلة إليهم، ويعد ذلك أمرا خطيرا لما تم شرحه سابقاً من ارتباط ما بين الموظفين القائمين على تقديم الخدمة البنكية والمخاطر التشغيلية المرتبطة بقرارت أولئك الموظفين.

الجدول رقم (2:7): الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الخاصة بمدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لأنظمة الرقابة الداخلية -تقييم المخاطر

	ثانيا: تقييم المخاطر	3.28	0.62	0.82
33	يتم وضع خطط عمل لإدارة مخاطر/خسائر التشغيل مثل الاختلاسات والعمليات الخاطئة	3.39	0.58	85%
34	يوجد إلمام لدى الموظفين حول المخاطر الخارجية والداخلية الرئيسية التي تؤثر على سير اعمال البنك.	3.18	0.61	79%
35	يوجد قسم رقابة على الجوده يراقب الأداء التشغيلي وجودة اتمام المهام الموكله للموظفين.	3.11	0.68	78%
36	يوجد آلية واضحة للتعامل مع التغير في اسعار الصرف أوالفوائد أوالقوانين الحكوميه الجديدة أوالمعدله لسير النشاط الرئيسي البنك.	3.29	0.52	82%
37	يتم متابعة التقدم التكنولوجي الحاصل في قطاع البنوك ومحاكاته بقدر الامكان في البنك.	3.34	0.57	83%
38	يوجد خطط لحل المشاكل الناجمة عن الاخطاء في أنظمة المعلومات لدى البنك.	3.32	0.65	83%
39	يوجد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر ومصادرها وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.	3.26	0.65	82%
40	يوجد دائرة مراقبة إلتزام فعالة تهتم بالجرائم البنكيه (الحوالات البنكيه الكبيره، وعمليات الارهاب المالية، وغسيل الأموال).	3.39	0.61	85%
41	يوجد خطط لحل المشاكل الناتجة من الاختلاسات وسوء استخدام اصول البنك.	3.21	0.73	80%

وعند دراسة الأنشطة الرقابية في البنوك لوحظ كما في الجدول رقم (3:7) ان اعلى وسط حسابي كان (3.54%) والذي يدعم وجود آلية واضحة لعمليات جرد الصناديق وتسويتها وبالمقابل كان البند الاقل أهمية بين الاسئلة التي درست هذا البند هي وجود جرد وتسويات لاصول البنك بشكل دوري ولكن الاهمية لم تكن متدنية مقارنة مع بقية المتوسطات، ويعكس ذلك وجود اهتمام من قبل الادارة في النواحي المادية التي تمس اصول البنك المادية واهمها النقدية.

الجدول رقم (3:7): الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الخاصة بمدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لأنظمة الرقابة الداخلية -الأنشطة الرقابية

	ثالثا: الأنشطة الرقابية في البنك	3.4	0.6	86%
42	يوجد فصل واضح ومحدد بين مهام التسجيل، والموافقة على العمليات، والتنفيذ، والمراجعة للعمليات، والتفويض بالمهام بما لا يسمح ان تجتمع أكثر من مهمة لدى موظف واحد.	3.50	0.56	88%
43	يتم تحديد العمليات والتقارير المسموح لكل موظف أن يطلع عليها باسم دخول ورقم سري خاص بكل موظف يتم تحديثه بشكل دوري.	3.48	0.57	87%
44	يتم عمل تسويات وجرد مادي للأصول المختلفة الموجودة لدى دفاتر البنك بشكل دوري.	3.32	0.62	83%
45	يوجد آلية للتحقق من وتتبع العمليات المالية التي تحصل ، قبل حدوثها وبعد حدوثها .	3.38	0.52	85%
46	يوجد آلية واضحة لتدقيق العمليات المالية التي تخص الصندوق والتأكد من مطابقته للدفاتر.	3.54	0.50	89%
47	يوجد آلية لتتبع تسجيل العمليات المالية بحيث يمكن تحديد الشخص الذي قام بها بدقة	3.46	0.53	87%

ومن الملاحظ عند دراسة تدفق التقارير في البنوك ان جميع الاوساط الحسابية المتعلقة فيها مرتفعة، فقد لوحظ أن هناك اهتمام من قبل البنوك بالمحافظة على قواعد البيانات ضمن اقصى انواع الأمان والسرية حيث ان الاوساط الحسابية لوجود قواعد بيانات محفوظة خارج البنك ويتم تحديثها بشكل دوري كانت ذات أهمية مرتفعة بلغت (3.58%)، بالاضافة الى وجود تتبع واضح لصلاحيات الدخول على الحسابات، وهذا يعتبر من الامور الاساسية والطبيعية في قطاع البنوك حيث ان كل تلك العمليات تتم عن طريق شبكة معلومات تضم جميع فروع البنك وفي حال خسارة أي جزء من قاعدة البيانات تلك يترتب على ذلك خسائر مادية فادحة، بالاضافة لارتفاع نسبة تعرضها لعمليات اختلاس ضخمة، وفقدانها لمصداقيتها أمام العملاء، حيث انه في حالت فقدان أي جزئية من قاعدة البيانات التي تخص العملاء فإنه ينتج عنها خسارة أولئك العملاء بالاضافة الى ما ستتعرض له من ملاحقات قانونية من قبل اولئك العملاء، لذلك فإنه من المنطقي ولا بد أن يكون اهتمام الادارة بهذا المكون من مكونات الرقابة الداخلية اهتمام شديد لإرتفاع المخاطر المتحققة من اهماله.

الجدول رقم (4:7): الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الخاصة بمدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لأنظمة الرقابة الداخلية -المعلومات والتوصيل

	رابعا: المعلومات والتوصيل في البنك (تدفق التقارير)	**3.45**	**0.61**	**0.86**
48	يوجد قاعدة بيانات مالية خاصة بالبنك يتم تحديثها بشكل دوري (يومي/اسبوعي/شهري).	3.55	0.50	89%
49	يتم حفظ نسخ احتياطية من قواعد بيانات البنك في مكان آمن خارج البنك.	3.56	0.64	89%
50	يوجد صلاحيات دخول محدده لقواعد البيانات لأصحاب العلاقة كل وفق مسؤولياته.	3.58	0.59	90%
51	يتم ايصال البيانات التي يتم حفظها للجهات المعنية بها بالوقت الملائم والتفاصيل المناسبة.	3.48	0.54	87%
52	يوجد تسلسل واضح ومفهوم للموظفين عن عملية ايصال التقارير من الادارة العليا الى الموظفين ومن الموظفين الى الادارة العليا.	3.40	0.59	85%
53	يوجد صلاحيات اتصال افقي (بين الدوائر من نفس المستوى الوظيفي) واضحة ومحددة ومعروفة لكافة الموظفين بما يخص تبادل بيانات وتقارير ومعلومات فيما بينها.	3.29	0.64	82%
54	يوجد توثيق للمراسلات ما بين الموظفين بمختلف المستويات.	3.26	0.79	81%
55	تحديد صلاحيات ومسؤوليات الموظفين غير واضح.			

وعند قراءة الاوساط الحسابية لمكونات نظام الرقابة الداخلية وجد انه يتم تقديم تقارير دورية للإدارة العليا ناتجة عن عمليات تدقيق دورية لاتخاذ القرارات المناسبة وهذا يعكس اهتمام الادارة في البنوك في الحصول على معلومات دورية ومحدثة تخص الأداء في البنك لاتخاذ

القرارات المناسبة، مع الاتفاق على وجود هيئة تدقيق مستقلة تراجع العمليات البنكية وانظمتها الرقابية لتقديم تقارير دورية للإدارة العليا وهذه النتيجة طبيعية حيث ان البنك المركزي وغرفة التجارة والصناعة توجب وجود ذلك في قطاع البنوك على وجه التحديد، ولكن كان من الملاحظ أيضا ان الوسط الحسابي الاقل عاد الى وجود هيئة خاصة تعمل على مراقبة وتحديث الهيكل التنظيمي والإجراءات الداخلية في البنك بشكل دوري مما يؤكد ما تم الحديث عنه مسبقا في المتغيرات السابقة عن عدم وجود اهتمام كافي من قبل ادارة البنك في معرفة مدى قدرة الموظفين على تحمل الاعباء الموكلة اليهم وان كان هناك هيكل تنظيمي واضح يوزع المهام ويوضحها ولكن يوجد عدم اهتمام كاف تمت ملاحظته في عدة مواقع مختلفة من اسئلة الدراسة بما يخص اهتمام الادارة في تطوير انظمتها الداخلية التي تخص الموظفين على وجه التحديد .

الجدول رقم (5:7): الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية الخاصة بمدى تطبيق البنوك التجارية الاردنية لأنظمة الرقابة الداخلية -المراقبة على مكونات نظام الرقابة الداخلية

	خامسا: المراقبة على مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنك	**3.51**	**0.55**	**88%**
56	يوجد هيئه خاصة تعمل على مراقبة وتحديث الهيكل التنظيمي والإجراءات الداخلية في البنك بشكل دوري.	3.32	0.57	83%
57	يتم تعديل خطط مواجهة المخاطر المالية المحتمله بناءا على المستجدات المحيطه بالبنك بشكل مرن.	3.37	0.58	84%
58	يتم التأكد من ان قواعد البيانات الخاصة بالبنك يتم تحديثها بشكل دوري والاحتفاظ بنسخ احتياطية منها.	3.52	0.54	88%
59	يوجد هيئة تدقيق داخلية مستقلة ومنفصلة بمهامها عن الادارة.	3.58	0.53	90%
60	يوجد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام ادارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.	3.55	0.53	89%
61	يوجد صلاحيات غير محدودة لهيئة التدقيق للدخول الى الأنظمة ومراجعة أي عمليات تتم في البنك.	3.52	0.62	88%
62	يوجد اتصال مباشر بين قسم التدقيق الداخلي وموظفي الاقسام ذات العلاقة.	3.53	0.59	88%
63	يوجد تقارير دورية مبنية على عمليات تدقيق دورية يجب ان يتم تقديمها للإدارة العليا في وقت محدد من العام.	3.60	0.53	90%
64	وجد تقييم عادل للأداء الوظيفي للموظف لمعرفة اوجه القوة والضعف لديه.			
65	تقارير قسم التدقيق الداخلي تؤثر بشكل مباشر على تقييم اداء الادارة.	3.40	0.61	85%
66	يوجد متابعة مناسبة لتقارير التدقيق الخارجي ومعالجة ملاحظاته من قبل هيئة التدقيق الداخلي.	3.52	0.57	88%
67	يوجد اتفاق مع هيئة تدقيق خارجية للتدقيق على العمليات المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وإصدار التقارير السنوية.	3.58	0.50	90%
68	تقوم هيئة التدقيق بمراقبة دورة عمل نظام الرقابة الداخلي بالكامل وتحديد مواطن الخلل التي قد توجد فيها.	3.58	0.50	90%
	درجة الكلية لإلتزام البنوك بمتطلبات الرقابة الداخلية	**3.45**	**0.71**	**86%**

الاحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

يعرض الجدول رقم (8) المتغيرات التابعة المستخدمة لقياس أداء البنوك، حيث يلاحظ أن كفاءة الموظفين المقاسة في نسبة الايراد لكل موظف تتباين بشكل ملحوظ من بنك لآخر حيث أن الوسط الحسابي والفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة كان مرتفعاً، وكانت نسب الانحراف المعياري تتوافق مع أعلى وأقل قيمة موجودة في العينة وقد عكست ارتفاعاً ملحوظاً في قيمتها والبالغة 62886 دينار.

كما يلاحظ أن معدل العائد على الاصول متدني فقد بلغ 1.53% ويعود السبب في ذلك لاعتماد البنوك على اموال المستثمرين والمودعين بشكل رئيسي للحصول على الايرادات، حيث أن نسبة الرفع المالي للبنوك مرتفعة جداً وبالتالي نسبة المخاطر مرتفعة أيضاً، ولكن ورغم انخفاض هذه القيمة إلا انها تعد جيدة مقارنة مع نسب العائد على الاصول للقطاع المصرفي على وجه التحديد حيث تتراوح النسب العالمية للعائد على الاصول ما بين (90% الى 1.8%) (www.moodys.com).

ومن الجدير بالملاحظة أيضا ان نسبة المصاريف الادارية الى الايرادات التشغيلية والتي شملت كل ايرادات البنك من نشاطه الرئيسي ليست مرتفعة حيث بلغت 33.5%، وقد يكون ذلك أيضا سبب لانخفاض معدل العائد على الاصول.

وعند ملاحظة نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض نجد ان الوسط الحسابي بلغ 8% وهذا يعكس وجود اجراءات منح ائتمانات دقيقة وادارة فعالة في هذا البند مما يؤيد النسب المرتفعة للأوساط الحسابية التي تعود على تقييم المخاطر التشغيلية، حيث أن منح الائتمانات تعد من أهم المخاطر التشغيلية في القطاع المصرفي، اما نسبة المصاريف الادارية الى اجمالي الدخل فقد تم استخدامها لمعرفة نسبة المصاريف الادارية ككل مقارنة مع اجمالي الدخل (مجموع الايرادات ككل مخفضة بقيمة الفوائد المدينة) ويضم بذلك كل الايرادات الواردة للبنك من جراء العمليات المباشرة وغير المباشرة بالصافي. وقد تم استخدام نسبتين احدهما تمثل نسبة المصاريف الادارية الى الايرادات التشغيلة لمعرفة نسبة مصاريف البنك الادارية الى الايرادات المتحققه من الانشطة الرئيسية للبنك فقط دون أية ايرادات اخرى، وذلك يعطي مؤشر على قدرة البنك على تغطية مصاريفه من عملياته التشغيلية، اما النسبة الثانية وهي نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل فتم استخدامها لمعرفة نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الايرادات المتدفقة الى البنك ككل وذلك يعطي مؤشر عن حجم المصاريف الادارية والعمومية المنفقة في البنك وان كانت تعكس وجود مصاريف مضخمة وغير منطقية في البنك، ويلاحظ من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (8) ان نسبة المصاريف

الادارية الى اجمالي الدخل اعلى من نسب المصاريف الادارية الى الايرادات التشغيلية ويعزى السبب في ذلك الى كون الايرادات التشغيلية تشمل كل الايرادات التشغيلية دون أي تخفيض للبنود المدينة منها، وأيضا نلاحظ ان النسب مرتفعة نوعا ما وعليه يجب على الادارات في البنوك اعادة النظر في تلك المصاريف وتحديد اسباب ارتفاعها ومعالجته. وبالمقابل يمكن ملاحظة ارتفاع متوسط العائد على حقوق الملكية والبالغه 12.5% مقارنة مع العائد على الاصول ومقارنة بنسب العائد على حقوق الملكية العالمية والتي تتراوح بين حد اعلى 18% وحد أدني 9%(www.moodys.com) . ويمكن تفسير ذلك ان اعتماد البنوك على المتاجرة بأموال الغير(الودائع) كبير مما يحسن ذلك نسبة العائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (8): الاحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة للدراسة

	الوسط الحسابي	اعلى قيمة	اقل قيمة	الانحراف المعياري
معدل الايرادات لكل موظف (دينار)	80751	188586	18987	62886
معدل العائد على الاصول	%1.53	%2	%0.9	% 0.31
نسبة المصاريف الادارية والعمومية للايرادات التشغيلية	%33.54	%36	%26	%2.84
نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض	%8.09	%14	%5	%3.11
نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل	%41.5	%53	%31	%7.05
معدل العائد على حقوق الملكية	%12.5	%17	%5.9	%3.69

نتائج اختبار الفرضيات

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام عدد من الاساليب الاحصائية حيث تم استخدام اختبار سبيرمان لايجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة، كما تم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع (الأداء).

الفرضية الاولى

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإلتزام البنوك في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية

لقياس مدى إلتزام البنوك الاردنية بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية فقد تم استخدام اختبار one sample T-test.

ويظهر الجدول رقم (9) ان الوسط الحسابي لدرجة الإلتزام الكلية للبنوك بمتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية بلغ (3.45) وهو اعلى من (2.5)، ويظهر من نتائج اختبار-one sample T-test ان مستوى الدلالة لكل المتغيرات مهم احصائياً حيث بلغ 0.00 وهو اقل من 0.05، مما يعني ان هناك إلتزام من قبل البنوك الاردنية في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبدرجة عالية، كما يلاحظ وجود تقارب في قيم t لمحاور أنظمة الرقابة الداخلية حيث تتراوح قيمة t بين 52. لمحور تقييم المخاطر و0.62 لمحور الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية مما يدل على ان البنوك الاردنية لديها اهتمام عالي بجميع متطلبات الرقابة الداخلية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012).

الجدول رقم (9): اختبار one sample T-test لفحص مدى إلتزام البنوك التجارية الاردنية بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية

	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	الترتيب	درجة الأهمية
البيئة الرقابية	3.26	0.81	0.57	.000	الخامس	0.81
تقييم المخاطر	3.28	0.62	0.52	.000	الرابع	0.82
الأنشطة الرقابية	0034	0.60	0.59	.000	الثالث	0.86
المعلومات والاتصال	3.45	0.61	0.54	.000	الثاني	0.86
الرقابة على أنظمة الرقابة الداخلية	3.51	0.55	0.62	.000	الاول	0.88
درجة الإلتزام الكلي بمتطلبات الرقابة الداخلية	3.45	0.71	0.57	.000		0.86

نتائج اختبار الفرضية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للبيئة الرقابية على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية

يعرض الجدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار سبيرمان، ويلاحظ من الجدول انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لبيئة الرقابة على مدى فعالية تطبيق عناصرها في البنوك مع الأداء المالي للبنوك حيث ان مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 لكل النسب المالية المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنوك ما عدا نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل حيث ان البيئة الرقابية تعتمد بشكل رئيسي على الافراد وهناك أثر كبير للافراد على حجم المصاريف الادارية والعمومية حيث انها مصاريف تعود عليهم بشكل اساسي وبذلك فإنه من المنطقي وجود أثر ذي دلالة احصائية لهذه النسبة تحديداً، ومن الملاحظ ايضا وجود علاقة عكسية (سالبة) ما بين المتغيرين إلا انها غير هامة احصائياً، حيث تعتبر هذه العلاقة ضعيفة جداً. وحيث ان ما تبقى من النسب لم تظهر أي دلالة احصائية فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية. وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) حيث ان الباحثان لم يجدا في دراستهم علاقة بين البيئة الرقابية والأداء المالي ككل أيضا، وقد يعود السبب في ذلك لما تم تفسيره مسبقا من وجود لأنظمة رقابة داخلية في البنوك ولكنها غير مطورة وفعالة حيث أنه لم يظهر عند دراسة الاوساط الحسابية لمكون البيئة الرقابية اهتمام من قبل الادارة في الموظفين.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الثانية

النسبة	درجة الارتباط	مستوى الثقة Sig
معدل الايرادات لكل موظف (دينار)	**0.053**	**0.340**
معدل العائد على الاصول	**-0.087**	**0.250**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية للأيرادات التشغيلية	**-0.125**	**0.166**
نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض	**0.139**	**0.140**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل	**0.201**	**0.059**
معدل العائد على حقوق الملكية	**0.159**	**0.109**

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتقييم المخاطر على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية

يعرض الجدول رقم (11) نتائج اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار سبيرمان، ويلاحظ من الجدول انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتقييم المخاطر الداخلية والخارجية وعناصرها في البنوك على الأداء المالي للبنوك حيث ان مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 لكل النسب المالية

مما يعني انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمدى وجود تقييم للمخاطر في البنوك مع الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية على الرغم من وجود علاقة عكسية (سالبة) ما بين المتغيرين في بعض النسب إلا انها تعتبر غير هامة احصائياً، حيث تعتبر هذه العلاقة ضعيفة جداً ، وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية، وقد اختلفت هذه النتيجة بالاجمال مع نتائج دراسة (Muraleetharan, 2008) والتي اظهرت وجود تأثير ايجابي ما بين الاداء المالي وتقييم المخاطر، وقد يعود ذلك لاختلاف بيئة الدراسة والفارق الزمني ما بين الدراستين.

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

النسبة	درجة الارتباط	مستوى الثقة Sig
معدل الايرادات لكل موظف (دينار)	**0.044**	**0.367**
معدل العائد على الاصول	**-0.084**	**0.258**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية للأيرادات التشغيلية	**-0.124**	**0.169**
نسبة مخصص الديون المتعثره الى اجمالي القروض	**0.144**	**0.132**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل	**0.153**	**0.118**
معدل العائد على حقوق الملكية	**0.190**	**0.070**

نتائج اختبار الفرضية الرابعة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية

يعرض الجدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار سبيرمان، ويلاحظ من الجدول انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للأنشطة الرقابية في البنوك على الأداء المالي للبنوك حيث ان مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 لكل النسب المالية مما يعني انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمدى وجود أنشطة رقابية فعالة في البنوك مع الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية على الرغم من وجود علاقة عكسية (سالبة) ما بين المتغيرين في بعض النسب إلا انها تعتبر غير هامة احصائياً، وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (كفوس وذنيبات، 2012).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية الرابعة

النسبة	درجة الارتباط	مستوى الثقة Sig
معدل الايرادات لكل موظف (دينار)	**0.057**	**0.329**
معدل العائد على الاصول	**-0.062**	**0.316**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية للأيرادات	**-0.151**	**0.121**

التشغيلية		
نسبة مخصص الديون المتعثره الى اجمالي القروض	0.181	0.080
نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل	0.062	0.315
معدل العائد على حقوق الملكية	0.060	0.321

نتائج اختبار الفرضية الخامسة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتدفق المعلومات والتقارير على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية

يعرض الجدول رقم (13) نتائج اختبار الفرضية الخامسة باستخدام اختبار سبيرمان، ويلاحظ من الجدول انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتدفق المعلومات والتقارير في البنوك مع الأداء المالي للبنوك حيث ان مستوى الدلالة كان اكبر من 0.05 لكل النسب المالية ما عدا نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض والتي بلغت مستوى الدلاة لها (0.023) وهو اكبر من (0.05)، وقد يعزى ذلك الى أهمية التقارير المالية والادارية المقدمة للادارة العليا وتأثيرها على قدرة الادارة على اتخاذ القرارت الصحيحة فيما يخص منح الائتمانات للعملاء بأقل نسبة مخاطر، حيث أن الديون المتعثرة في الاغلب تنتج عن قرارات منح ائتمان خاطئة.

وحيث أن ما تبقى من النسب اظهرت عدم وجود أي دلالة احصائية فإن ذلك يعني انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمدى تدفق المعلومات والتقارير في البنوك مع الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية على الرغم من وجود علاقة عكسية (سالبة) ما بين المتغيرين في بعض النسب إلا انها تعتبر غير هامة احصائياً ، وبذلك نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية، وقد اختلفت هذه النتيجة بالاجمال مع دراسة (Muraleetharan, 2008) من حيث وجود أثر ذو دلالة احصائية ما بين المتغيرات، إلا أنها اتفقت معها بما يخص الاثر الظاهر ما بين تدفق المعلومات والتقارير في البنوك ونسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض، حيث انها وجدت أثر ما بين الاداء المالي وتدفق المعلومات والتقارير.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية الخامسة

النسبة	درجة الارتباط	مستوى الثقه Sig
معدل الايرادات لكل موظف (دينار)	0.048	0.355
معدل العائد على الاصول	-0.084	0.258
نسبة المصاريف الادارية والعمومية للأيرادات التشغيلية	-0.174	0.088
نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض	0.254	0.023
نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل	0.165	0.101
معدل العائد على حقوق الملكية	0.184	0.077

نتائج اختبار الفرضية السادسة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة على مكونات أنظمة الرقابة على الأداء المالي في البنوك التجارية الاردنية

يعرض الجدول رقم (14) نتائج اختبار الفرضية السادسة باستخدام اختبار سبيرمان، ويلاحظ من الجدول انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة على مكونات أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك على ثلاثة مقاييس للاداء المالي للبنوك التجارية الاردنية هم نسبة مخصص الديون المتعثرة الى القروض، نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل، ونسبة العائد على حقوق الملكية، حيث ان مستوى الدلالة كان اقل من 0.05 لكل من النسب المذكورة وهذا يعطي مؤشر على أن عنصر الرقابة على نظم الرقابة الداخلية يؤثر على الأداء المالي لتلك البنوك، ومن الجدير بالذكر ان هذا العنصر على وجه التحديد هو من اهم عناصر أنظمة الرقابة حيث انه المسؤول عن صحة سير تلك النظم داخل البنوك وهو العنصر الفعال الذي يتم من خلاله تطوير وتصحيح أي خطأ يرد في تلك النظم، ويقع على عاتق الافراد المسؤولين عن تنفيذ هذا المكون بالاهمية ان يتسموا بالاستقلالية التامة بالاضافة الى كونهم مسؤولين امام مجلس الادارة وامام هيئة التدقيق حيث انهم يعدون صمام الامان الذي من خلاله يتم المحافظة على سلامة أنظمة الرقابة.

ومما يثير الانتباه ان النسب المذكورة تعكس كفاءة البنك في اتخاذ قرارت منحه القروض للعملاء، وهذا يؤثر بشكل رئيسي على استرجاع البنك لتلك القروض، وقدرة البنك على استثمار اموال المالكين، وبذلك تعكس كفاءة الادارة في البنك، مما يدل على مدى أهمية مكون الرقابة على نظم الرقابة الداخلية وبالنتيجة مدى أهمية وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة ومطبقة بشكل سليم على اداء البنك وكفاءة ادارته على وجه التحديد، اما فيما يخص بقية النسب المالية التي تقيس الأداء المالي للبنوك فإنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية حيث ان مستوى الدلالة اعلى من 0.05 مما يعني انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للرقابة على نظم الرقابة الداخلية في البنوك مع الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية والمقاس بنسب مالية اخرى على الرغم من وجود علاقة عكسية (سالبة) ما بين المتغيرين في بعض النسب إلا انها تعتبر غير هامة احصائياً، وبذلك نرفض الفرضية البديلة باستثناء النسب ذات الدلالة الإحصائية (مخصص الديون المتعثرة، والمصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل، والعائد على حقوق الملكية)، ونقبل الفرضية العدمية، وقد اختلفت هذه النتيجة بالاجمال مع دراسة (Muraleetharan, 2008) إلا أنها اتفقت معها بما يخص الاثر الظاهر ما بين الثلاث نسب

المذكورة سابقاً مع المتغير، حيث انها وجدت علاقة واثر ايجابي ما بين الاداء المالي والرقابة على مكونات أنظمة الرقابة الداخلية.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الفرضية السادسة

النسبة	درجة الارتباط	مستوى الثقة Sig
معدل الايرادات لكل موظف (دينار)	**0.077**	**0.277**
معدل العائد على الاصول	**-0.100**	**0.219**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية للأيرادات التشغيلية	**-0.139**	**0.140**
نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض	**0.343**	**0.003**
نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل	**0.251**	**0.024**
معدل العائد على حقوق الملكية	**0.224**	**0.040**

نتائج اختبار نموذج الدراسة

لاختبار أثر مكونات أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية فقد تم بناء النماذج التالية:

1- **RPE** $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it.}$

2- **ROA** $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it.}$

3- **DL** $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$

4- **GA exp. To O.R =** $\beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$

5- **GA exp. To G.P =** $\beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$

6- **ROE =** $\beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M ++ e_{it}$

وقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد للتعرف على أهمية وقدرة عناصر نظام الرقابة الداخلية مجتمعة على تفسير الأداء المالي للبنوك.

النموذج الاول والذي يقيس أثر عناصر الرقابة الداخلية على معدل الايرادات لكل موظف

RPE $= \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it.}$

يلاحظ من الجدول رقم (15) ان نسبة التباين المفسر للمتغيرات مجتمعة هو 0.033 في حين بلغت قيمة Adj. R^2 -0.53 مما يعني ان مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة غير قادرة على تفسير تباين الايرادات لكل موظف، كما تظهر النتائج انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية

لمكونات الرقابة الداخلية مجتمعة على نسبة الايرادات لكل موظف اذ بلغ مستوى t المحسوبة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول 0.05 ، وكان المتغير المستقل، مراقبة أنظمة الرقابة، هو اكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على نسبة العائد على الاصول بشكل ايجابي بنسبة Beta عادلت 0.16 وهي اعلى نسبة بين المتغيرات المستقلة.

كما يلاحظ من الجدول رقم (15) أن قيم (VIF) لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (2.6-3.9) وبذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التاثير على نتائج التحليل.

الجدول رقم (15): تحليل الانحدار لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة على الايرادات لكل موظف

نموذج الدراسة الاول		العلاقه بين عناصر أنظمة الرقابة والايرادات لكل موظف				
	R^2	Adj R^2	Sig.	t	B	VIF
الثابت			0.98	032-		
البيئة الرقابية			0.85	186-	-.049	3.996
تقييم المخاطر			0.76	.306-	-.073	3.261
الانشطه الرقابية	0.033	-0.053	0.50	0.69	0.15	2.71
تدفق المعلومات			0.88	.157-	-.035	2.826
مراقبة أنظمة الرقابة			0.47	0.73	0.16	2.667
			0.855			

النموذج الثاني والذي يقيس أثر عناصر الرقابة الداخلية على معدل العائد على الاصول

$$\mathbf{ROA} = \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$$

يلاحظ من الجدول رقم (16) ان نسبة التباين المفسر بلغ 0.048 في حين بلغت قيمة Adj. R^2 - 0.037 مما يعني ان مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة غير قادرة على تفسير التباين لنسبة العائد على الاصول، ومن خلال قيمة sig فقد تبين انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة ونسبة العائد على الاصول اذ بلغ مستوى الدلالة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول 0.05، وكان المتغير المستقل، مراقبة أنظمة الرقابة، هو اكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على نسبة العائد على الاصول بشكل سلبي بنسبة Beta عادلت 0.23 وهي اعلى نسبة بين المتغيرات المستقلة، وهذا اتفق مع دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012)، حيث انه لم يتوصل لعلاقة بين العائد على الاصول وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية، ولكنها لا تتوافق مع دراسة (Muraleetharan, 2008) والتي اظهرت وجود علاقة بين العائد على الاصول وتطبيق الرقابة الداخلية ويمكن تفسير ذلك باختلاف بيئة الدراسة، حيث كانت عينة دراسة (Muraleetharan, 2008) على مؤسسات القطاع العام .

كما يلاحظ من الجدول رقم (16) أن قيم (VIF) لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (2.6-3.9) وبذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل.

الجدول رقم (16): تحليل الانحدار للعلاقة بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعه على العائد على الاصول

نموذج الدراسه الثاني	العلاقة بين عناصر أنظمة الرقابة والعائد على الاصول					
	R^2	Adj R^2	Sig.	t	B	VIF
الثابت	0.048	0.037-	0.000	5.608		
البيئة الرقابية			0.542	-0.614	-0.160	3.996
تقييم المخاطر			0.600	0.527	0.124	3.261
الانشطه الرقابية			0.708	0.377	0.081	2.710
تدفق المعلومات			0.970	0.038	0.008	2.826
مراقبة أنظمة الرقابة			0.277	-1.099	-0.234	2.667
			0.724			

النموذج الثالث والذي يقيس أثر عناصر الرقابة الداخلية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية

$$\mathbf{DL} = \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$$

يلاحظ من الجدول رقم (17) ان نسبة التباين المفسر بلغ 0.026 في حين بلغت قيمة $Adj.\ R^2$ -0.061، مما يعني ان مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة غير قادرة على تفسير تباين نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية. ومن خلال قيمة sig فقد تبين انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة ونسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية اذ بلغ مستوى الدلالة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول 0.05، وكان المتغير المستقل، الانشطة الرقابية، هو المتغير الاكثر تأثيراً على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية بشكل سلبي بنسبة Beta بلغت 0.14 .

كما يلاحظ من الجدول رقم (17) أن قيم (VIF) لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (2.6-3.9) وبذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل.

الجدول رقم (17): تحليل الانحدار لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعه على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية

نموذج الدراسة الثالث	العلاقه بين عناصر أنظمة الرقابة ونسبة المصاريف الادارية الى الايرادات التشغيلية					
	R^2	Adj R^2	Sig.	t	B	VIF
الثابت	0.026	-0.061	8.97	11.10		
البيئة الرقابية			0.81	-0.25	-0.06	3.996
تقييم المخاطر			0.71	0.38	0.09	3.261
الانشطه الرقابية			0.52	-0.64	-0.14	2.710
تدفق المعلومات			0.92	0.10	0.02	2.826
مراقبة أنظمة الرقابة			0.80	-0.25	-0.05	2.667
			0.909			

النموذج الرابع والذي يقيس أثر عناصر الرقابة الداخلية على نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض

$$\textbf{GA exp. To O.R} = \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$$

يلاحظ من الجدول رقم (18) ان نسبة التباين المفسر بلغ 0.013 في حين بلغت قيمة Adj. R^2 0.023 مما يعني ان مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة قادرة على تفسير ما نسبته 2.3% من تباين نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض، ومن خلال قيمة sig فقد تبين انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض اذ بلغ مستوى الدلالة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول 0.05، وكان المتغير المستقل، مراقبة أنظمة الرقابة، هو المتغير الاكثر تأثيرا على نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض بنسبة Beta بلغت 0.37.

كما يلاحظ من الجدول رقم (18) أن قيم (VIF) لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (2.6-3.9) وبذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل.

الجدول رقم (18): تحليل الانحدار لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعه على نسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض

نموذج الدراسه الرابع	العلاقه بين عناصر أنظمة الرقابة ونسبة مخصص الديون المتعثرة الى نسبة الديون					
	R^2	Adj R^2	Sig.	t	B	VIF
الثابت	.013	.023	0.77	0.29		
البيئة الرقابية			0.80	-0.25	-0.06	3.996
تقييم المخاطر			0.89	-0.13	-0.03	3.261

الانشطه الرقابية			0.80	-0.26	-0.05	2.710
تدفق المعلومات			0.79	0.26	0.06	2.826
مراقبة أنظمة الرقابة			0.08	1.77	0.37	2.667
			0.280			

النموذج الخامس والذي يقيس أثر عناصر الرقابة الداخلية على نسبة المصاريف الادارية والعموميه الى اجمالي الدخل

$$\textbf{GA exp. To G.P} = \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$$

يلاحظ من الجدول رقم (19) ان نسبة التباين المفسر بلغ 0.074 في حين بلغت قيمة Adj. R^2 -0.008 مما يعني ان مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة غير قادرة على تفسير تباين نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل، ومن خلال قيمة sig فقد تبين انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة ونسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل اذ بلغ مستوى الدلالة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول 0.05، وكان المتغير المستقل، الانشطة الرقابية، هو المتغير الاكثر تأثيراً على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل بشكل سلبي بنسبة Beta بلغت 0.32، ورغم ان هذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) الا انها تتناقض مع نتيجة دراسة(Agbejule and Jokipii, 2009)، ويمكن تفسير ذلك باختلاف القطاعات التي تم تطبيق الدراسة عليها بالاضافة الى ان الدراسات تمت باعوام سابقة فمن الممكن ان تكون اختلفت درجة تطبيق الشركات لأنظمة الرقابة الداخلية .

كما يلاحظ من الجدول رقم (19) أن قيم (VIF) لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (2.6-3.9) وبذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل.

الجدول رقم (19): تحليل الانحدار لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعه على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل

نموذج الدراسة الخامس	**العلاقة بين عناصر أنظمة الرقابة والمصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل**					
	R^2	Adj R^2	Sig.	t	B	VIF
الثابت	.074	-.008	0.06	1.90		
البيئة الرقابية			0.27	1.10	0.28	3.996
تقييم المخاطر			0.78	-0.29	-0.07	3.261
الانشطه الرقابية			0.14	-1.51	-0.32	2.710
تدفق المعلومات			0.68	0.41	0.09	2.826
مراقبة أنظمة الرقابة			0.42	0.82	0.17	2.667
			0.489			

النموذج السادس والذي يقيس أثر عناصر الرقابة الداخلية على معدل العائد على حقوق الملكية

$$\textbf{ROE} = \beta_0 + \beta_1 C.E + \beta_2 R.A + \beta_3 C.A + \beta_4 I\&C + \beta_5 M + e_{it}$$

يلاحظ من الجدول رقم (20) ان نسبة التباين المفسر بلغ 0.107 في حين بلغت قيمة Adj. R^2 -0.027 مما يعني ان مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة غير قادرة على تفسير تباين نسبة العائد على حقوق الملكية، ومن خلال قيمة sig فقد تبين انه لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة ونسبة العائد على حقوق الملكية اذ بلغ مستوى الدلالة لكل المتغيرات ما يزيد عن مستوى الدلالة المقبول 0.05، وكان المتغير المستقل، مراقبة أنظمة الرقابة، هو المتغير الاكثر تأثيراً على نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة Beta بلغت 0.28، وقد اتفقت هذه النتيجه مع نتيجة دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012) .

كما يلاحظ من الجدول رقم (20) أن قيم (VIF) لجميع مقومات الرقابة الداخلية كانت أقل من (10)، فقد تراوحت بين (2.6-3.9) وبذلك يمكن القول أنه لا توجد مشكلة تتعلق بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة والتي من شأنها التأثير على نتائج التحليل.

الجدول رقم (20): تحليل الانحدار لأثر مكونات الرقابة الداخلية مجتمعه على نسبة العائد على حقوق الملكية

نموذج الدراسه 6	العلاقه بين عناصر أنظمة الرقابة والعائد على حقوق الملكية					
	R^2	ADJ R^2	Sig.	t	B	VIF
CONSTANT	.107	-.027	0.00	3.43		
البيئة الرقابية			0.48	0.71	0.18	3.996
تقييم المخاطر			0.79	-0.27	-0.06	3.261
الانشطه الرقابية			0.20	-1.31	-0.27	2.710
تدفق المعلومات			0.52	0.65	0.14	2.826
مراقبة أنظمة الرقابة			0.19	1.34	0.28	2.667
			0.263			

الفصل الثـــــــالث

النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

النتائـــج

بناءا على ما تم بحثه آنفا من أثر أنظمة الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الاردنية، فإن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تتلخص فيما يلي:

1- اظهرت نتائج الدراسة ان هناك إلتزام من قبل البنوك التجارية الاردنية في تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية من خلال توفير مقومات ومكونات أنظمة الرقابة المذكورة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) والذي ألزم قانون البنك المركزي البنوك التجارية الاردنية بتطبيقه، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (كفوس وذنيبات، 2012).

2- تبين من الدراسة ان انظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية لا تتسم بالمرونة والتجديد والتطبيق الفعال وخصوصاً بما يتعلق بالبنود التي تخص الافراد العاملين في البنوك، أي ان البنوك توفر جميع متطلبات الرقابة الداخلية الا انها لا تطبق أنظمة رقابة داخلية فعالة كما هو الهدف من تلك الأنظمة.

3- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية ما بين الأداء المالي للبنوك وتطبيق تلك البنوك لمكونات أنظمة الرقابة الداخلية، ولكن تبين وجود علاقة وأثر ما بين الرقابة وأنظمة الرقابة الداخلية ونسبتي العائد على حقوق الملكية ونسبة مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض، مما يؤيد نتائج بعض الدراسات السابقة بأن هناك أثر ما بين نظم الرقابة الداخلية والأداء المالي للشركات.

4- لم تظهر الدراسة أثر ذي دلالة احصائية لبيئة الرقابة على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.

5- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لبيئة الرقابة على معدل العائد على الاصول في البنك.

6- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لبيئة الرقابة على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.

7- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لبيئة الرقابة على مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض في البنك.

8- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لبيئة الرقابة على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك، حيث بلغت نسبة Sig(0.059).

9- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لبيئة الرقابة على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.
10- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لتقييم المخاطر على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.
11- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لتقييم المخاطر على معدل العائد على الاصول في البنك.
12- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لتقييم المخاطر على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.
13- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لتقييم المخاطر على مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض في البنك.
14- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لتقييم المخاطر على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك.
15- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لتقييم المخاطر على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.
16- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.
17- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على معدل العائد على الاصول في البنك.
18- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.
19- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على مخصص الديون المتعثره الى اجمالي القروض في البنك.
20- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على نسبة المصاريف الادارية الى اجمالي الدخل في البنك.
21- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للأنشطة الرقابية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.
22- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.

23- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على معدل العائد على الاصول في البنك.

24- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.

25- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض في البنك، حيث بلغت Sig(0.023).

26- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك.

27- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية للمعلومات والتوصيل على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك.

28- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل الايرادات لكل موظف في البنك.

29- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على الاصول في البنك.

30- لم تظهر الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى الايرادات التشغيلية في البنك.

31- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على مخصص الديون المتعثرة الى اجمالي القروض في البنك، حيث بلغت Sig (0.003).

32- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على نسبة المصاريف الادارية والعمومية الى اجمالي الدخل في البنك، حيث بلغت Sig (0.024).

33- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة احصائية لمراقبة مكونات نظام الرقابة الداخلية على معدل العائد على حقوق الملكية في البنك، حيث بلغت Sig(0.04).

التوصيـــــــات

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

1- ان يتم تفعيل تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك بما يوفر بيئة أكثر فعالية واداء اداري ومالي أكثر قوة.

2- ان يتم دراسة أنظمة الرقابة الداخلية في القطاعات الاخرى مثل قطاعات التأمين، والخدمات، ومقارنة وجود وأثر أنظمة الرقابة لمعرفة مدى اهميتها في كل قطاع من القطاعات المذكورة.

3- ان يتم ايلاء اهتمام أكبر في دراسة مكونات أنظمة الرقابة الداخلية بشكل تفصيلي ودراسة أثرها لكل مكون على حدى على الأداء المالي ومدى ارتباط وتأثير ذلك على الأداء الاداري.

4- العمل على تطوير الموظفين العاملين في البنوك ودراسة ورفع نسب الرضا الوظيفي لديهم لما له انعكاس على الأداء العام للبنوك وخصوصا للافراد المشاركين في أنظمة الرقابة الداخلية وتطبيقها بشكل مباشر.

مـــــلاحق الدراسة

الملحق رقم (1): لجنة تحكيم الاستبانة

	الاسم	مكان العمل
1	**أ.د.محمد ابو نصار**	الجامعة الاردنية
2	**أ.د.على ذنيبات**	الجامعة الاردنية
3	**حازم السرخي**	مجموعة طلال ابو غزاله
4	**د.مهند العتمه**	الجامعه الهاشمية
5	**د.نبيل الناصر**	جامعة الزيتونه \ اوفتك
6	**د.نايف ابو دهيم**	البنك العربي الاسلامي
7	**سامر حمزة**	ديلويت
8	**محمد زياد الرفاعي**	مجموعة طلال ابوغزالة الدولية

الملحق رقم (2): الاستبانة المستخدمة فى جمع البيانات للدراسة

الجامعة الأردنية

اسم البنك:

كلية الدراسات العليا

التاريخ:

ادارة الاعمال/قسم المحاسبة

عزيزي المشارك في الدراسة

تحية طيبة وبعد ،،،

تقوم الطالبة **ربى أبو بكر** بإجراء دراسة حول أثر نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في ادارة الاعمال فرع المحاسبة، وقد تم تطوير الاستبانة المرفقة لتحقيق أهداف الدراسة وسيتم تزويدكم بنتائج الدراسة للإفادة.

يرجى الاجابة على الاسئلة الواردة في الاستبيان بحيادية ودون تحيز، حيث ان هذه الاستبانة اداة علمية تهدف لقياس مستوى نظام الرقابة الداخلي لدى البنك، ونتعهد بالحفاظ على سرية هذه المعلومات وانه لن يتم استخدامها خارج سياق البحث العلمي.

القسم الاول: المعلومات الديموغرافية

1- **الجنس:** أ) ذكر ب) انثى
2- **الخبرة العملية في مجال عملك الحالي:** أ) اقل من 5 سنوات ب) 6-12 سنه جـ) 13-20 سنه د) اكثر من 20 سنه
3- **المؤهل العلمي:** أ) اقل من دبلوم ب) دبلوم جـ) بكالوريوس د) ماجستير هـ) دكتوراه
4- **التخصص:** أ) محاسبة ب) اقتصاد جـ) ادارة اعمال د) اخرى (يرجى ذكرها) ....

5- **المسمى الوظيفي**:..	
6- **الشهادات المهنية الحائز عليها** :	

القسم الثاني: متغيرات الدراسة

الاسئلة المدرجة أدناه تتعلق بالممارسة الحالية في البنك الذي تعمل به، الرجاء وضع اشارة صح عند الاجابة التي تعكس وجهة نظرك لكل حالة تغطيها الاستبانة.

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة
أولا: البيئة الرقابية					
1	يوجد هيكل تنظيمي مكتوب وموضح فيه سلطات الموظفين في مختلف المستويات الادارية.				
2	يوجد وصف وظيفي واضح لكل وظيفة، يعطى للموظف لدى تعيينه.				
3	يوجد دليل للسياسات الداخلية للبنك موثق ومعمم على كافة الموظفين ويتصف بالمرونة (قابل للتحديث والتعديل بما يلائم تحقيق أهداف البنك).				
4	هناك تحديد اجراءات أيصال التقارير (من يرسل لمن)، وطرق المحاسبه عن الاخطاء.				
5	يوجد تعليمات عمل خاصة بكل وظيفة في البنك تتصف بالمرونة وقابله للتعديل وفق متطلبات العمل وأهداف البنك العليا .				
6	يوجد رؤيا وهدف ومهمة واضحة لكل دائرة وقسم مكتوبة ومعروفة لموظفي تلك الدائرة أوالقسم .				
7	تقارن الادارة أهدافها الموضوعه مع النتائج المتحققة بشكل دوري.				
8	تتابع الادارة العليا الإلتزام بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وتحديثها بشكل دوري .				
9	تقوم الادارة العليا بمشاركة الادارات في عملية اتخاذ القرارات ووضع الخطط.				
10	تعتمد الادارة العليا على دراسة المخاطر الداخلية والخارجية في البنك لوضع خطط طويلة الأمد تتصف بالمرونة.				
11	يوجد اجتماعات دورية لمقارنة نتائج الأداء الاداري والمالي الفعلي مع الخطط الموضوعة مسبقا ، وتحديد نقاط ضعف الأداء للتركيز عليها بالفترات القادمة.				
12	تقوم الادارة العليا بدراسة الحصة السوقية للبنك و مدى تحقيقها للخطط الموضوعه .				
13	تقوم الادارة العليا بدراسة معدلات النمو السنوية ومقارنتها مع الأهداف الموضوعة.				
14	تقوم الادارة العليا في مقارنة الأداء السنوي مع اداء البنوك الاخرى في القطاع .				
15	يوجد دليل الموظف(أنظمة وتعليمات داخلية) واضح ومعروف لكل الموظفين.				
16	المسمى الوظيفي الخاص بالموظف واضح ومناسب لمتطلبات				

				عمله التي يقوم بها.	
				يوجد تقييم اساسي لمهارات الموظف لمعرفة مدى ملائمته لمتطلبات العمل الذي سيؤديه (يعتمد عليه تعيينه أوعدم تعيينه).	17
				يوجد تقييم عادل للأداء الوظيفي للموظف لمعرفة اوجه القوة و الضعف لديه .	18
				يتم تخصيص دورات تدريبية للموظفين اعتمادا على التقييم الذي يتم اجراءه لتغطية اوجه الضعف لديهم .	19
				يوجد خطط تدريبية دورية وواضحة لرفع كفاءة الموظفين وقدراتهم العملية.	20
				يتم تدوير الموظفين في المستوى الاداري الواحد على وظائف ومهام مختلفة.	21
				يوجد سياسة تحفيز وعلاوات مادية للموظفين.	22
				يوجد سياسة ترقيات واضحة للموظفين.	23
				يتم دراسة اعباء الاعمال الموكله للموظف(بشكل دوري) ومدى قدرته على اداءها منفردا.	24
				يوجد سياسات تحفيز معنوية مدروسة للموظفين بهدف تحسين ادائهم ورضاهم الوظيفي.	25
				يتم دراسة سلوك الموظفين من حيث معدل غيابهم عن العمل وربطه بمدى الرضا الوظيفي لديهم.	26
				يوجد تحديد واضح للمسؤوليات والصلاحيات لكل وظيفة على حدى.	27
				يتم دراسة صلات القرابة بين الموظفين عند تعيينهم للمحافظة على استقلالية الموظفين المهنيه.	28
				يتم ارسال رسائل تحفيزية للموظفين تحثهم على الإلتزام الاخلاقي بالعمل بطرق مباشره وغير مباشره (مثل رسائل شكر وتقدير).	29
				يوجد لائحة قواعد اخلاقيه وسلوكيه تعطى للموظفين عند تعيينهم ويطلب منهم الإلتزام بها.	30
				يوجد نظام ابلاغ عن أية امور قد تعرض البنك للمخاطر نظام (whistle blooming).	31
				يوجد لجنه مستقلة لتقييم ودراسة المخاطر المؤثره على البنك .	32
				ثانيا: تقييم المخاطر	
				يتم وضع خطط عمل لإدارة مخاطر/خسائر التشغيل مثل الاختلاسات والعمليات الخاطئة	33
				يوجد إلمام لدى الموظفين حول المخاطر الخارجية والداخلية الرئيسية التي تؤثر على سير اعمال البنك.	34
				يوجد قسم رقابة على الجوده يراقب الأداء التشغيلي وجودة اتمام المهام الموكله للموظفين.	35
				يوجد آلية واضحة للتعامل مع التغير في اسعار الصرف أوالفوائد أوالقوانين الحكوميه الجديدة أوالمعدله لسير النشاط الرئيسي البنك.	36
				يتم متابعة التقدم التكنولوجي الحاصل في قطاع البنوك ومحاكاته بقدر الامكان في البنك.	37
				يوجد خطط لحل المشاكل الناجمة عن الاخطاء في أنظمة المعلومات لدى البنك .	38
				يوجد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر ومصادرها وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.	39
				يوجد دائرة مراقبة إلتزام فعالة تهتم بالجرائم البنكيه (الحوالات البنكيه الكبيره ،وعمليات الارهاب المالية ،وغسيل الأموال).	40

				يوجد خطط لحل المشاكل الناتجة من الاختلاسات وسوء استخدام اصول البنك .	**41**
				ثالثا : الأنشطة الرقابية في البنك	
				يوجد فصل واضح ومحدد بين مهام التسجيل ،والموافقة على العمليات ، والتنفيذ ،والمراجعة للعمليات ،والتفويض بالمهام بما لا يسمح ان تجتمع اكثر من مهمة لدى موظف واحد.	**42**
				يتم تحديد العمليات والتقارير المسموح لكل موظف أن يطلع عليها باسم دخول ورقم سري خاص بكل موظف يتم تحديثه بشكل دوري.	**43**
				يتم عمل تسويات وجرد مادي للأصول المختلفة الموجودة لدى دفاتر البنك بشكل دوري.	**44**
				يوجد آلية للتحقق من وتتبع العمليات المالية التي تحصل ، قبل حدوثها وبعد حدوثها .	**45**
				يوجد آلية واضحة لتدقيق العمليات المالية التي تخص الصندوق والتأكد من مطابقته للدفاتر.	**46**
				يوجد آلية لتتبع تسجيل العمليات المالية بحيث يمكن تحديد الشخص الذي قام بها بدقة	**47**
				رابعا: المعلومات و التقارير في البنك (تدفق التقارير)	
				يوجد قاعدة بيانات مالية خاصة بالبنك يتم تحديثها بشكل دوري (يومي/اسبوعي/شهري).	**48**
				يتم حفظ نسخ احتياطية من قواعد بيانات البنك في مكان آمن خارج البنك.	**49**
				يوجد صلاحيات دخول محدده لقواعد البيانات لأصحاب العلاقة كل وفق مسؤولياته .	**50**
				يتم أيصال البيانات التي يتم حفظها للجهات المعنية بها بالوقت الملائم و التفاصيل المناسبة.	**51**
				يوجد تسلسل واضح ومفهوم للموظفين عن عملية أيصال التقارير من الادارة العليا الى الموظفين ومن الموظفين الى الادارة العليا.	**52**
				يوجد صلاحيات اتصال افقي (بين الدوائر من نفس المستوى الوظيفي) واضحة ومحددة ومعروفة لكافة الموظفين بما يخص تبادل بيانات وتقارير ومعلومات فيما بينها.	**53**
				يوجد توثيق للمراسلات ما بين الموظفين بمختلف المستويات.	**54**
				تحديد صلاحيات ومسؤوليات الموظفين غير واضح .	**55**
				خامسا:المراقبة على مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنك	
				يوجد هيئه خاصة تعمل على مراقبة وتحديث الهيكل التنظيمي والإجراءات الداخلية في البنك بشكل دوري.	**56**
				يتم تعديل خطط مواجهة المخاطر المالية المحتمله بناءا على المستجدات المحيطه بالبنك بشكل مرن.	**57**
				يتم التأكد من ان قواعد البيانات الخاصة بالبنك يتم تحديثها بشكل دوري والاحتفاظ بنسخ احتياطية منها.	**58**
				يوجد هيئة تدقيق داخلية مستقلة ومنفصلة بمهامها عن الادارة.	**59**
				يوجد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام ادارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.	**60**
				يوجد صلاحيات غير محدودة لهيئة التدقيق للدخول الى الأنظمة ومراجعة أي عمليات تتم في البنك.	**61**
				يوجد اتصال مباشر بين قسم التدقيق الداخلي وموظفي الاقسام ذات العلاقة.	**62**

					يوجد تقارير دورية مبنية على عمليات تدقيق دورية يجب ان يتم تقديمها للإدارة العليا في وقت محدد من العام.	**63**
					وجد تقييم عادل للأداء الوظيفي للموظف لمعرفة اوجه القوة والضعف لديه.	**64**
					تقارير قسم التدقيق الداخلي تؤثر بشكل مباشر على تقييم اداء الادارة.	**65**
					يوجد متابعة مناسبة لتقارير التدقيق الخارجي ومعالجة ملاحظاته من قبل هيئة التدقيق الداخلي.	**66**
					يوجد اتفاق مع هيئة تدقيق خارجية للتدقيق على العمليات المالية وأنظمة الرقابة الداخلية وإصدار التقارير السنوية.	**67**
					تقوم هيئة التدقيق بمراقبة دورة عمل نظام الرقابة الداخلي بالكامل وتحديد مواطن الخلل التي قد توجد فيها.	**68**

المصادر والمراجـــــع

المصادر والمراجع العربية:

- البنك المركزي، (2007)، **"تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية"،** رقم(2007\35)، صادرة عن البنك المركزي الاردني سندا لاحكام الماده (45\أ) من قانون البنك المركزي والماده (99\ب) من قانون البنوك، عمان، الأردن.

- الدوغجي، علي وعلي، اسامة، (2011)، "دور قانون ساربنز-اوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي"، **مجلة الادارة والاقتصاد**، العدد 86، 2-12.

- أبو دلبوح، وليد، (2006)،**" أثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية"،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- ذنيبات، علي، كفوس، نوال، (2012)، "مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي"، **دراسات العلوم الإدارية**، المجلد 39، العدد1، ص 30-44.

- الرشيدي، عيد، (2010)، **"تقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت"،** رسالة ماجستير غير منشورة، الشرق الاوسط للدراسات العليا.

- سليمان، سعيد، (2010)، "لجان التدقيق ودورها في الرقابة-2"، عمان، الأردن، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

- عبد الله، خالد امين، (1999)، "علم تدقيق الحسابات-النظري"، الطبعة 1، الاردن، دار وائل للنشر.

- غبن، قصي، (2013)، "مقومات نظام الرقابة الداخلية"، **مجلة الطريق**، العدد 24، www.moj.gov.iq/waypaper

- كوكش، فلاح، (2012)، "أثر اتفاقية بازل III على البنوك الاردنية"، معهد الدراسات المصرفيه العربية.

- مخلوف، احمد، (2007)، **"المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك الاردنية"،** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر ,الجزائر، الجزائر.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Adler, Joe, (2011),” Bank Exam Ratings May Not Be as Secret as You Think http://www.americanbanker.com/issues/176_157/fdic-bank-failures-1041141-1.html?zkPrintable=1&nopagination=1

- Agbejule, Adebayo and Jokipii, Annukka, (2009),"Strategy, Control activities, Monitoring and Effectiveness", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24 Iss: 6, 500 – 522.

- AICPA, (2007), “The Importance of internal control in financial reporting and safeguarding plan assets”, plan advisory.

- Akta, Esra, Çiçek, Isık and Kıyak, Mithat, (2011), "The Effect Of Organizational Culture On Organizational Efficiency: The Moderating Role Of Organizational Environment and CEO Values", **Procedia Social and Behavioral Sciences**,vol 24, 1560–1573

- Amudo, Angella, and Inangam, Eno, (2009), "Evaluation of Internal Control Systems: A Case Study from Uganda", **International Research Journal of Finance and Economics**, Iss: 27, 1-4

- Arens, Alvin, Elder, Randal and Beasley, Mark (2007), Essential of Auditing and Assurance Services and ethics in Australian integrated approach”, **Journal of Accounting and Organizational Change**, Vol.8, Iss:1, 120-122

- Bruynseels, liesbeth and cardinaels, eddy, (2014),”The Audit committee: management watchdog or personal friend of the CEO?” **The accounting review journal**, Vol.89, No.1, 113-145.

- Carter, Lemuria, Phillips, Brandis and Millington, Porche, (2012), ” The Impact of Information Technology Internal Controls on Firm Performance”, **Journal of Organizational & End User Computing**, Vol. 24 Issue 2, 39-49.

- Chan, Kam, Kleinman, Gary and Lee, Picheng, (2009), "The impact of Sarbanes-Oxley on internal control remediation",

International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 17 Iss: 1, 53 – 65

- Choi,jong-hag, choi,sunhwa, Hogan,chris,and lee,joonil, (2013), ”The Effect of Human Resource Investment in Internal Control on the Disclosure of Internal Control Weaknesses”, **Auditing: A Journal of Practice & Theory journal**,vol.32,no.4, 169-199 .

- Clinton, Sarah, Pinello, Arianna and Skaife, Hollis, (2011), "The implications of firms, internal control for financial analysts", not published,1-4.

- COSO, 1992, 2002, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

- COSO, 2002, Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

- Charles, Etuk, (2011),” Evaluation of internal control system of banks in Nigeria”, not published 1-6.

- Ebiringa, Oforegbunam and Ibekwe, Osita, (2011), "Effect of Information and Communication Technology Adoption and Usage on Commercial Bank Performance: an exploratory study", **International Finance & Business Journal**, Vol.1: Issue.1,156-170

- Edmonds, Thomas, Mcnair, Frances, and Olds, Philip, (2013),” Fundamental Financial Accounting Concepts”, **McGraw-Hill/Irwin**, 8th edition.

- Garleanu, Nicolae and Pedersen, Lass,(2007), not published, University of Pennsylvania

- Guide to Using ISAs in the Audits of Smalland Medium-Sized Entities, third edition

- Gupta, Parveen, Weirich, Thomas, and Turner Lynn, (2013) Sarbanes-Oxley and Public Reporting on Internal Control: Hasty Reaction or Delayed Action?, **Accounting Horizons**, Vol. 27, No. 2, 371-408

- Hermanson, Dana, Smith, Jason, and Stephens, Nathaniel, (2012),” How Effective are Organizations’ Internal Controls? Insights into Specific Internal Control Elements”, Emerald/Current Issues in Auditing, Volume 6, Issue 1, 2012, 31–50.

- Henry, Theresa, shon, john and Weiss, Renee, (2011), "Does executive compensation incentivize managers to create effective internal control systems?", **Research in Accounting Regulation**,vol 23, 46–59

- INTOSAI GOV 9100, 2001, International Standards of Supreme Audit Institutions, ISSAI, are issued by the **International Organization of Supreme Audit Institutions**, www.issai.org

- ISA 315 (Revised), 2004, Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment

- Janvrin, Diane, (2008) "To what extent does internal control effectiveness increase the value of internal evidence?", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 Iss: 3, 262 - 282

- Joe, Christopher, Gerrit, Sarens and Philomena, Leung, (2009), “A critical Analysis of the independence of the internal audit function: evidence from
Australia”, **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 22 Issue 2, 200-220.

- Kimmel, P. D., Kieso, D. E., and Weygandt J. J., (2011), “Fraud, internal control, and cash. In Financial Accounting: IFRS”, New York, NY: **John Wiley & Sons,** 1-30.

- KPMG, (1999), “Internal Control: Practical Guide”, 14-27.

- Lendle, Klaus, (2008), “Performance management in internal audit: Implementation, merits and challenges in a medium-sized audit department”, **Journal of Securities Law, Regulation & Compliance**, Vol. 2 Issue 1, 60-70.

- Muraleetharan p.,(2008)," Internal control and impact of financial performance of the organization", not published, Columbia University, 1-14

- Pickett, Spencer, (2003), “The Internal Auditing Handbook”, **John Wiley and Sons Inc**., second edition, 181-207

- PACOB, (2013), Public Accounting Company Oversight Board, “Considerations for Audits of Internal Control Over Financial Reporting”, http://pcaobus.org.

- Rae, Kirsty and Subramaniam, Nava, (2008),"Quality of internal control procedures: Antecedents and moderating effect on organisational justice and employee fraud", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 Iss: 2, 104 – 124

- Sekaran, Uma, (2003), "Research Methods for Business", **John Wiley & Sons**.

- Shelton, Waller, and Whittington, Ray, (2008), "The influence of the auditor's report on investors' evaluations after the Sarbanes-Oxley Act", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 23 Iss: 2, 142 – 160

- Stewart, Jenny and Kent, Pamela, (2006),"The use of internal audit by Australian companies", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21 Iss: 1, 81-101

- Sukhraj, Penny, (2008), “Bank Controls probed as police search rogue traders flat”. **Accountancy Age**, Volume 31, issue2, 1-7.

- The Sarbanes-Oxley Act (SOX) is Federal law for all publicly, USA corporations,**www.bords.source.org**

- Verano-Tacoronte, Domingo and Melián-González, Santiago, (2008),"Human resources control systems and performance: the role of uncertainty and risk propensity", **International Journal of Manpower**, Vol. 29 Iss: 2, 161 – 187

THE IMPACT OF INTERNAL CONTROL SYSTEMS ON THE FINANCIAL PERFORMANCE OF THE BANKING SECTOR IN JORDAN

By

Ruba S. Hamed

Supervisor

Dr. Mohammad Abu-Nassar, Prof.

ABSTRACT

This study aimed at examining the impact of internal control requirements stated in the International Standard on Auditing No.315, on the financial performance of Jordanian commercial banks. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to (16) banks listed in Amman bourse. Descriptive statistics, T-test, and multiple regression were used to analyze the data and test the hypotheses. Results showed compliance with internal control systems requirements, but with no significant impact of the internal control system components on the financial performance of the Jordanian commercial banks measured by return on assets, revenues per employee, general and administrative expenses to operating revenues, general and administrative expenses to gross profit, doubtful debt allowance to total debt, and return on equity. Results also showed that there is no significant effect of the internal control systems on the financial performance of Jordanian commercial banks for the same mentioned financial ratios, except doubtful debt allowance to total debt and return on equity, which showed a significant impact of those ratios on the monitoring component of the internal control system. The study came out with some recommendations including: the need for improving Internal control systems at Jordanian commercial Banks, attaining its flexibility and allowing continuous development as the banking sector is rapidly changing environment as well as the economic sector as a whole.

Keywords: Internal control, Financial Performance, Control Environment, Risk Assessment, Control Activities, Information and Communication, Monitoring.